الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

إشكالية الإنتاج الزراعي والامن الغذائي في الجزائر

إعداد الطالب:
- مختار بن قارة محمد

إشراف الأستاذ(ة)
- عامر عبد اللطيف

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

حمدا يكافي نعمه؛ ويوافي أفضاله وندعوه بقلب خاشع خاضع أن يجازي عنا كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد خير الجزاء. وعن أنفسنا نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من جاز في حّقهم قول الشاعر:

قم للمعلم وفِّه التبجيلا♣كاد المعلم أن يكون رسولا

بكل احتراماتنا وتقديرنا لهذه الكلمة الوجيزة التي تحمل في طياتها معان عظيمة يشّرفنا أن تخطّ أناملنا كلمات الثناء والعرفان بالجميل إلى من أحاطنا بتوجيهاته القيّمة وقّدما لنا من وقته وبصره وعونه الشيء الكثير فكان نعم الموجه في كل مراحل البحث، أستاذنا الفاضل **عامر عبد اللطيف** ويمتّد شكرنا إلى كل من أعاننا بتوجيهاته ودعمه لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد

لكم منا أسمى معاني التقدير والاحترام والعرفان بالجميل.

الإهداء

إلى أمي الغالية أدام الله صحتها

إلى الوالد العزيز أطال الله في عمره

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي إلى جميع الأصدقاء والاحباب

إلى جميع الاهل والاقارب

إلى زملائي في الدفعة

أهدي هذا العمل المتواضع

بن قارة مُحَّد مختار

الملخص:

لعل المهمة الرئيسة للقطاع الزراعي في أي بلد تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لمواطنيه، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني التأمين الغذائي بالتعاون مع الآخرين، والجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي والقضاء التدريجي على أوجه النقص والعجز الغذائي ولن يتحقق ذلك إلا بإتباع سياسات زراعية مدروسة تتميز بالاستمرارية والمتابعة.

كما أن الامن الغذائي يعتبر من المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد، ومن ثم أصبح لازما على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الإنتاج الزراعي، الأمن الغذائي.

Summary:

The provision of food and the stability of its supply is one of the key components to achieving food security, which is the ability of society to meet the basic nutritional needs of its citizens. Accordingly, the relative concept of food security means food insurance in cooperation with others, and Algeria is one of the countries where this is the case.

Food security is one of the key elements of the nation's strategic security, so it became necessary for Algeria to implement well-thought-out agricultural policies characterized by continuity and follow-up.

Algeria strives to improve and increase agricultural production and gradually eliminate food shortages and deficits.

Keywords: Agricultural sector, Agricultural production, Food security.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	VII
المقدمة	1-4
الفصل الأول: الإطار النظري للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي	
تمهيد الفصل الأول	6
المبحث الأول: ماهية الإنتاج الزراعي	7
1. مفهوم الإنتاج	7
2. مفهوم الإنتاج الزراعي	8
3. عوامل الإنتاج الزراعي	8
المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي	12
1. تعريف الأمن الغذائي	12
2. أبعاد ومستويات الأمن الغذائي	13
أولا/ أبعاد الأمن الغذائي	13

أ–البعد الديمغرافي	13
ب–البعد الاقتصادي	12
ج–البعد السياسي	13
د–البعد الثقافي	14
هـ–البعد الاجتماعي	15
ثانيا/ مستويات الأمن الغذائي	15
أ–الأمن الغذائي المطلق	15
ب–الأمن الغذائي النسبي	16
3. العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	16
أولا/ العوامل الديمغرافية	16
ثانيا/ العوامل الطبيعية	17
الأراضي الصالحة للزراعة	17
الموارد المائية والظروف المناخية	18
ثالثا/ العوامل التنظيمية	18
رابعا/ العوامل الاقتصادية	19
المبحث الثالث: انعدام الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي	19
1. مفهوم انعدام الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي	19

أولا/ مفهوم انعدام الأمن الغذائي	20
ثانيا/ مفهوم المخزون الاستراتيجي	20
ثالثا/ أهمية المخزون الغذائي	21
2. أسباب انعدام الأمن الغذائي	21
أولا/ النزاعات	21
ثانيا/ تقلبات المناخ	22
ثالثا/ الانكماش الاقتصادي	22
رابعا/ عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية	23
3. العوامل المحددة لحجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء	23
أولا/ السياسة الزراعية	23
ثانيا/ الإرشاد الزراعي	24
ثالثا/ تكلفة المخزون الاستراتيجي من الغذاء	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني	27
المبحث الأول: الزراعة والإنتاج الزراعي في الجزائر	28
1. مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر	28

أولا/ الموارد الطبيعية	28
ثانيا/الموارد المائية	29
ثالثا/ الثروة النباتية	30
رابعا/ الثروة الحيوانية	31
خامسا/ الموارد البشرية العاملة في الزراعة	31
2. السياسات الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال	32
أولا/ مرحلة التسيير الذاتي	32
ثانيا/ الثورة الزراعية	33
ثالثا/ الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة 1981-1990	34
رابعا/ مرحلة إقصاد السوق	34
خامسا/ أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينات	34
ا-برنامج التكيف الهيكلي:Plan d'ajustement structurel	35
ب-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	35
سادسا/ واقع الاقتصاد الزراعي في ظل الإصلاحات 1999-2014	36
ا-سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأفاق الاكتفاء	36
ب- الإنعاش الاقتصادي 1999- 2014	36
3. واقع الانتاج الزراعي في الجزائر	37

أولا/ الإنتاج النباتي من القطاع الزراعي في الجزائر	37
ثانيا: الإنتاج الحيواني من القطاع الزراعي الجزائري	40
المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر	41
1. سياسات تحقيق الامن الغذائي في الجزائر	41
أولا/ سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 1990 إلى غاية 1999	41
ثانيا/ سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة 1990-1999	42
ثالثا/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	43
ا-دعم تكييف أنظمة الإنتاج	43
ب-دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع	43
ج-دعم الاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	43
ج.1-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	44
ج.2-الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي	44
ج.3-تطور دعم الصناديق الأخرى المنشأة	45
2. استقرار الامدادات الغذائية واستدامتها	46
أولا/ تطوير القدرات الجزائرية على استيراد الغذاء	46
ثانيا/ التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية	47
ثالثا/ مستوى تأمين الفرد الجزائري بالغذاء	48

3. مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر	49
المبحث الثالث: مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	54
1. الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر	54
2. الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الرئيسية	56
خلاصة الفصل الثاني	58
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	67

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	تطور الانتاج النباتي في الجزائر	34
(02)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر	36
(03)	نصيب الفرد من السكان من المتاح من أهم السلع الغذائية	42
(04)	تطور الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر	49
(05)	نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر	50

مقدمة

المقدمة

يعد الامن الغذائي من بين أهم المواضيع التي تحتل الصدارة في الأبحاث الاقتصادية، وسلم الأولويات بالنسبة لمعظم الدول في برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لما له من آثار مهمة في تحقيق مستوى لائق من المعيشة، فهو يعبر من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على مدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تناسب دخلهم، وعليه فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية على أن الامن الغذائي يعتبر من أهم المعايير التي يتم من خلالها التمييز بين تقدم الدول وتخلفها، ولتحقيق هدف مستوى لائق من المعيشة.

يحتل الانتاج الزراعي مكانة بالغة الأهمية في الاقتصاديات الدول النامية الغير النفطية، فهو يعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول الناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة، وأيضا تبقى أهمية الزراعة قائمة لدى الدول النامية النفطية والجزائر واحدة منها على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال أجلا أم عاجلا. ولهذا فإن الزراعة بالنسبة لهذه البلدان يجب أن تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومة.

1. المشكلة الرئيسية:

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير الإنتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

وعلى إثر السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1-ما هي القدرات والإمكانيات الزراعية التي تتميز بها الجزائر؟

2-كيف يساهم الإنتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي؟

3-هل توجد علاقة طويلة المدى بين الإنتاج الزراعي والامن الغذائي؟

3. فرضيات الدراسة:

بناء على ما سبق، اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث وهي

1-تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية وبشرية تؤهلها أن تشكل قطب فلاحي؛

2-يساهم الإنتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي من خلال المساهمة في تخفيض الواردات الزراعية وتحقيق زيادة في المنتجات الزراعية؛

3-نتوقع وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الإنتاج الزراعي والامن الغذائي؛

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت بنا لمعالجة هذا الموضوع دون غيره مُجملها فيما يلي:

1-يعتبر الإنتاج الزراعي أحد الخيارات البديلة لتنويع الاقتصادي في ظل ندرة الموارد وتدبدب أسعار المحروقات؛

2-محاولة ابراز الوضع الراهن للقطاع الزراعي والامن الغذائي في الجزائر؛

5. أهداف الدراسة وأهميتها.

1.5.أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1-دراسة المرجعيات النظرية للإنتاج الزراعي والامن الغذائي والتأكيد على الدور الايجابي للإنتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي؛

2 -إبراز دور ومكانة الإنتاج الزراعي (القطاع الفلاحي) في الاقتصاد الجزائري؛

3 -توضيح أثر الإنتاج الزراعي على الامن الغذائي في الجزائر؛

2.5.أهمية الدراسة: تتبلور أهمية الدراسة في النواحي التالية:

1-توضيح أهمية الدور الذي يلعبه الإنتاج الزراعي من خلال إسهامه في الامن الغذائي وقدرته على تحسين مستوى المعيشة وتخفيض من الواردات لزراعية؛

2-الانتاج الزراعي البديل المناسب للتذبذب الحاصل في سوق النفط؛

6. الإطار المكاني والزماني:

لدراسة أي موضوع يتطلب تحديد مجال الدراسة، وهو ظرف الزماني والمكاني حيث تشمل حدود دراستنا تحديد أثر الإنتاج الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2019.

7. المنهج والأدوات المستخدمة

من أجل ضمان الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية سيتم الاستعانة بالمناهج التالية كوسيلة في معالجة هذا البحث.

اعتمدت البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم التي تتعلق بالأمن الغذائي والإنتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بالاعتماد على الجداول والأشكال البيانية.

8. صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة جملة من الصعوبات نذكر منها:

1-محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة ومدى تفاعلها وإسقاط ذلك على واقع بلد معين باستخدام أدوات إحصائية ورياضية؛

2-صعوبة الحصول على الكتب المراجع في موضوع دراستنا وخاصة على مستوى المكتبة بالكلية وبالجامعة مما اعتمدنا بشكل كبير على المقالات والمذكرات؛

3-مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر على الرغم من أنها مصادر رسمية؛

9. محتوى البحث: حرصاً منا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم ولتحقيق هدف البحث في ظل الفرضيات الموضوعة تم تقسيم البحث إلى فصلين وتتبعها خاتمة عامة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للإنتاج الزراعي والامن الغذائي

متضمنا هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول حمل عنوان ماهية الإنتاج الزراعي، وفي المبحث الثاني تم التطرق الى ماهية الامن الغذائي، أما المبحث الثالث فتناول التعريف بانعدام الأمن الغذائي وأبعاده ومؤشرات قياسه.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للإنتاج الزراعي والامن الغذائي في الجزائر

وينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول يستعرض الزراعة والإنتاج الزراعي في الجزائر، بينما المبحث الثاني فقد تناول الأمن الغذائي في الجزائر، في حين ان المبحث الثالث تطرق الى مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

وتختم دراستنا بخاتمة عامة تم من خلالها سرد مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية مع عرض بعض التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي

تمهيد

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية. حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤية المفكرين الاقتصاديين حيث يرى بعضهم أنها قضية علمية تجد حلا لها في توفير كميات كافية من الغذاء ويعتبرها البعض الآخر بأنها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول افراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة صحية ومهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي فنجد أن هذه القضية تركزت أساسيا في اغلب الدول النامية.

كما قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات وهو بذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الإنتاج الزراعي وذلك لما له من تأثيرات اقتصادية سياسية وبيئية واجتماعية.

المبحث الأول: ماهية الإنتاج الزراعي.

قبل ان نتطرق إلى مفهوم الإنتاج الزراعي لابد ان نتعرف ولو باختصار على الإنتاج، فهو يلعب دورا هاما في المؤسسة لما يعود عليها بالفائدة، فما هو الإنتاج؟ وما هو الإنتاج الزراعي وماهي عوامله؟

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج

الانتاج هو مجموعة من العمليات التي تهدف إلى حسن الاستغلال وذلك للحصول على مواد منتجة لإشباع الحاجات والرغبات. فمن الممكن تعريف الانتاج بتحويلات المواد الخام ومرورها بعدة مراحل من العمل للحصول على منتج أو سلعة تساهم في إشباع حاجات الانسان. ومن التعريفات الأخرى للإنتاج أنه كل عملية لها مدخلات، ومخرجات، وموارد تعمل على تطبيق مجموعة من الخطوات التي تساهم في تحويل المواد الخام إلى منتجات يستفيد منها الأفراد في المجتمع[1].

يرجع أصل مفهوم كلمة الانتاج إلى الفيلسوف وعالم الاقتصاد المشهور آدم سميث عام 1776، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشر في أغلب القطاعات الصناعية، وفي عام 1900 ربط العالم والمفكر تايلور بين الإنتاج ووظيفة التخطيط بصفتها الوسيلة المباشرة للقيام بالأعمال الخاصة في الإنتاج.

وفي عام 1915 تم الربط بين الإنتاج والمخزون بصفته من الوسائل التي تساهم في المحافظة على المنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكل صحيح، وبين عامي 1931 –1935 تم العمل على تفعيل دور الرقابة على جودة الإنتاج، مما ساهم في تعزيز مفهوم الإنتاج بشكل كبير، وهكذا أصبح للإنتاج دور مهم في العديد من أنواع المنشآت الصناعية والخدمية.

المطلب الثاني: مفهوم الإنتاج الزراعي

الإنتاج الزراعي هو عبارة عن أي إنتاج يرتبط بكلا من النباتات والحيوانات، ويزرع في أنظمة بيئية مجهزة من صنع الإنسان ليستفيد منها، ويتمثل الإنتاج الزراعي في مجموعة معينة من الأنشطة الإنتاجية ومنها:

1-إنتاج الأرز في قارة آسيا.

[1] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، ط 1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص 16.

2-زراعة القمح في قارة أوروبا.

3-تربية المواشي في أمريكا الشمالية والجنوبية.

وبهذا يمكن أن نرى أن البشر مهندسون بيئيون يخترقون المواطن الأرضية بأساليبها المتنوعة، حيث أنهم يعملون تغييرات في التربة عن طريق الأعمال التي يقومون بها مثل إزالة الغطاء النباتي، أو حراثة الأرض ولذلك فإن الإنتاج الزراعي هو عبارة عن مجموعة من الممارسات التي يتم إنتاجها من قبل البشر[2]، والعمل على بيعها بغرض التجارة.

المطلب الثالث: عوامل الإنتاج الزراعي

يمكن تقسيم عوامل الإنتاج على أربعة أقسام رئيسية وهي:

الأرض، العمل، رأس المال والإدارة وتشترك هذه العوامل في خلق الإنتاج لذلك فان السلع المنتجة من خلال العملية الإنتاجية توزع على هذه العوامل التي اشتركت في إنتاجها. وكل من هذه العناصر يأخذ ما يحصل عليه من الإنتاج دون الحاجة إلى معرفة من يملك ذلك العنصر.

1. الأرض: لسطح الأرض أثر كبير في الإنتاج الزراعي سواء من حيث الانخفاض او الارتفاع عن سطح البحر، او من حيث درجة الانحدار ومدى مواجهة السطح للشمس والرياح والمطر، فمن حيث الارتفاع او الانخفاض فان المعروف ان درجة الحرارة تنخفض بمعدل درجة واحدة مئوية لكل 150م ارتفاعا عن سطح البحر، وتواصل درجة الحرارة انخفاضها حتى تصل الى ما دون الصفر، حيث خط الثلج الدائم الذي يعوق الإنتاج الزراعي، ومعنى ذلك ان الارتفاع أحيانا يبقى عائقا امام قيام الزراعة، بينما المناطق السهلية والمنخفضة أكثر ملاءمة لقيام الزراعة. وخط الثلج الدائم يتغير موضعه تبعا لفصول السنة فهو يرتفع صيفا ويهبط شتاء، ولذلك فان الغطاء النباتي يتشابه في الإقليم المعتدل البارد عند مستوى سطح البحر مع نظيره على منسوب نحو 5000م بالمنطقة المدارية، لان تأثير الحرارة على النبات بالارتفاع يشبه أثر دوائر العرض على النبات. ففصل النمو يتناقص بالارتفاع كما يتناقص بالبعد عن خط الاستواء.

[2] د. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط 1، سنة 2013، ص 45-46.

كما تتميز ببعض الخصائص التي تكاد العناصر الإنتاجية الأخرى لا تتسم بها، فمنها أن عنصر الأرض محدود الكمية، والخاصية الأخرى التي يتصف بها عنصر الأرض هو ظهور مفعول بعض القوانين الاقتصادية بشكل مبكر وواضح عليها مثل قانون تناقص الغلة وغيره من القوانين الأخرى[3].

2. العمل: يشتمل على الجهد الإنساني سواء كان المجهود العضلي أو الذهني أم أي نوع من العمل يستخدم في إنتاج السلع الزراعية. وتتوقف كفاءة الجهد الإنساني على نوع العمل وكميته وكذلك على نوع وكمية الموارد الاقتصادية وعنصر العمل من الناحية الاقتصادية ينبغي أن تتوافر له:

أ-الإرادة.

ب-الحصول على إيراد.

ويعني ذلك أن الجهود التي تبذل من قبل الإنسان دون غيره من الكائنات الأخرى تعد عملا حيث أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمتلك الإرادة. لذلك أي جهد يبذل من قبل الحيوانات أو النباتات أو الجماد لا يعد عملا وكذلك الجهود التي تبذل من قبل الإنسان خارج إرادته كأعمال القسر الإجباري أو أعمال السخرة أو العمل لغرض التسلية من قبل الإنسان لا تعد أعمالا اقتصادية، حيث أن هذه الأعمال لا يكون لها مردود اقتصادي يذكر.

تتوقف كفاءة عنصر العمل الإنتاجية على عدة عوامل هي:

- **درجة التعليم والتدريب:** فالعمل الماهر الفني يجيد مهنته أفضل من العامل العادي وكذلك العامل المتعلم تكون إنتاجيته أعلى من العامل الأمي

- **ظروف المعيشة:** صحة المجتمع دائما تخلق عنصرا قويا يزيد من القدرة الإنتاجية وبخلافه أن انتشار الأوبئة والأمراض ففي مجتمع ما يؤدي إلى إضعاف القوة الإنتاجية وتنعكس بذلك على قلة الإنتاج.

- **الآلات والتقدم التكنولوجي:** فقد تساعد الآلات على زيادة الإنتاج والإنتاجية للفرد حيث أن الآلات المتطورة والحديثة هي أكثر إنتاجا من الآلات البدائية القديمة.

[3] د. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط 1، سنة 2013، ص 46.

– **طريقة العمل:** تؤثر طريقة العمل على القوة الإنتاجية فكلما طبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ازداد الإنتاج والإنتاجية. حيث أول من أكد تقسيم العمل وجعله وسيلة أساسية في زيادة الإنتاج هو الاقتصادي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم الذي نشره عام 1776.

3.رأس المال: يعد رأس المال أحد العوامل المهمة لزيادة الإنتاج الزراعي، وربما تعادل أهميته عاملي الأرض والعمل، أذ يرتبط رأس المال بعوامل الإنتاج الزراعي الأخرى ارتباطا قويا، ويتميز بأنه عامل إنتاجي متحرك، ويتواجد بالدرجة الأولى عند أصحاب المزارع الكبيرة التي تدار بخبرات عالية[4].

ويختلف رأس المال من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، لذلك يتوقف رأس المال المتاح للاستثمار في المجال الزراعي على الأحوال الاقتصادية السائدة في كل دولة ومدى تقدمها التقني والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدولة للمزارعين. ورأس المال ضروري جداً بالنسبة للأفراد لاحتياجه في شراء البذور والأسمدة والمعدات وأعلاف الماشية ومصاريف الري وتكاليف المباني والتسويق ودفع أجور العمال وغيرها، اما بالنسبة للدول فمن خلاله تقوم الدولة بأنشاء السدود الإروائية ومشاريع الري واستصلاح الأراضي واعداد الخبرات الفنية الهندسية والزراعية ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية وانشاء مؤسسات لتطوير البحوث الزراعية ويتعدى ذلك الى انشاء المخازن المبردة والمعامل المتعلقة بالإنتاج الزراعي والتي ادت الى تدمير وتدهور كثير من منتجات الإنتاج الزراعي. ومن خلال رأس المال المصروف على الإنتاج الزراعي والذي يقسمه البعض الى نوعين هما[5]:

أ– رأس المال الثابت الذي يتميز بضخامة حجمه الزراعي ويصل أحيانا إلى ثلثي حجم رأس المال الإجمالي في المزرعة وهو يتضمن كافة السلع الرأسمالية من ارض ومبان ومكائن ومعدات وأصول ويتميز بدوامه النسبي في العملية الإنتاجية.

ب–رأس المال المنتج ويطلق عليه أحيانا رأس المال المتداول ويشمل هذا الصنف من رأس المال على الأموال التي تكاد أن تستخدم مرة وواحدة في العملية الإنتاجية وتتلاشى بعد الاستعمال وللتمثيل على ذلك التقاوي أي البذور التي تستخدم في عملية البذار والأسمدة أو علف الحيوانات أو حيوانات المزرعة التي تربى ففي المزرعة لغرض تسمينها وبيعها حالا في الأسواق.

[4] كاظم عبادي الجاسم، **جغرافيا الزراعة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، سنة 2015، ص 106.

[5] د. منصور حمدي أبو على، **في الجغرافيا الاقتصادية – الجغرافيا الزراعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، ط 1، سنة 2004، ص 153.

4.الإدارة: يعتبر عنصر الإدارة من أهم عناصر الإنتاج الزراعي حيث يتوقف نجاح أي مشروع إنتاجي أو فشله على نجاح الإدارة أو فشلها. وتعد الإدارة بصفة عامة عنصراً أساسياً وهاماً من عناصر الإنتاج حيث يتحمل عبء تخطيط وتنظيم وتوجيه عناصر الإنتاج الأخرى تحقيقاً للهدف المنشود في مجال الإنتاج وإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية، وتمتد مسئولية الإدارة إلى عمليات الرقابة والتنظيم، الأمر الذي يمكن القول معه بأن مسئولية الإدارة هي مسئولية اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت.

كما يعد عنصر الإدارة أحد مباحث علم الاقتصاد الزراعي الذي يتضمن المعارف والنظريات الاقتصادية في مجال الإنتاج الزراعي، ولقد زادت أهمية الدراسات الاقتصادية في مجال الإدارة لما يمثله هذا النشاط من أهمية في مجال التقدم الاقتصادي الزراعي وخاصة في الدول النامية.

وتتمثل أبرز قرارات الإدارة في:

_ تحديد نوع المحصول الذي يجب أن ينتجه، وحجم المدخلات التي يحتاج لمشروعه الزراعي.

_ تحديد نوع الإنتاج الذي يهدف إليه المشروع الزراعي، وكيف يمكن تحقيقه.

_ كيفية تسويق الإنتاج[6].

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي.

إن تعريف الأمن الغذائي متعدد ومتنوع نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم وسنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

– يقصد بالأمن الغذائي من ناحية المفهوم التقليدي ذلك النشاط الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا[7].

[6] د. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، ط 1، سنة 2013، ص 48.

[7] ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2013، ص 15.

– يعرفه البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات"[8].

– منظمة الأغذية والزراعة العالمية: يعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"[9].

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية: إن مفهوم الأمن الغذائي يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، ويمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها منها ميزة نسبية في إنتاجها وان توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمان للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود. وتتحقق في نفس الوقت مخزونا كافيا من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية. [10]

– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :يهدف المخطط الوطني للتنمية الريفية الفلاحية إلى تحسين مستوي الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية، من بذور وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[11].

---

[8] اعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، متحصل عليه من الموقع http://www.fao.org/docrep/003/w3613a00.htt le 03/01/2018 a 13.00.

[9] عبد الصاحب العربي، قضية البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي، كراسات بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السعد الأمل، نوفمبر 1995، ص 18.

[10] المنظمة العربية للتنمية :حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة: جامعة الدول العربية، سنة 1996، ص 28.

[11] RAPPORT FAO, 24/11/2004 –P01 –02.

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي

أولا/ أبعاد الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي أبعاد أساسية كما تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي ومنه نتناول أبرزها تأثيرا أو تأثرا به في أي بلد وذلك لتحقيق أمنه الغذائي.

أ-**البعد الديمغرافي:** يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث مراحل:

- **التأمين الغذائي:** الذي ظهر لأجله بذاته ولبقائه، لذا تعددت الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي تبعا للظروف التي يعيشها.

- **الإنتاج والتسيير** :على اعتبار هاتين العمليتين الأساسيتان تتمثل في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية.

- **الكائن البشري** :يعتبر الأهم باعتباره مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للازمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها .ومن المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000. [12]

ب-البعد الاقتصادي:

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها عن الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية، مما دفعها إلى الاستيراد من الاسواق العالمية.

هذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول النامية، حيث يجعلها موضع عجز ومستمر في معظم تلك الدول.

كما أن عملية استيراد السلع الغذائية، تمثل سببا رئيسيا في ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، ويترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية الى دعم اسعار السلع الغذائية في السوق المحلية.

[12] بلقاسم سلاطنية، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2009، ص2.

ج-البعد السياسي:

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء، فنجد المواثيق الدولية المقرة على حقوق الإنسان والمتمثل في الحق في الغذاء حيث أعطت أولوية كبيرة للحق في غذاء سليم وصحي لكل السكان والأكثر من ذلك محاولة بناء علاقات دولية قائمة على منطق الآنسة.[13]

د-البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي. [14]

لقد أكد علم النفس من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال تايلور(Taylor) ، مالينوفسكى (Malinovsky)، أنطوان توماس(Antoine Tomas) ، أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت بالكثير على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعمل بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها، وأبدع في الوسائل التكنولوجية، فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية أو السياسية للبلاد، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى الوجدان، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي فقد كشف علماء الأنثروبولوجيا والاركيولوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذاء حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي فقد عرف الأسكيمو التجميد وسكان الجبال القديد وسكان التلال التمر، المهم في هذه القضية إن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذا السلوك .لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به فقط، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء[15].

---

[13] Pierre-Marri Vincent، le droit de l'alimentation. OPCIT, PP 14- 48.

[14] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متحصل عليه من الموقع www.amf.org.ae

[15] RAPPORT FAO, 24/11/2004 -P01 -02.

هـ-البعد الاجتماعي:

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمبدأ تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل أمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد، فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية.

ثانيا/ مستويات الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي.

أ-الأمن الغذائي المطلق:

يتمثل في إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل[16] ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

ب-الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

[16] السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص21.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد ما يلي:

أولا/ العوامل الديمغرافية: يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه العالم في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في العالم، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3 % سنويا عام 2000، وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء.

كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والمدن، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو / وبين الدول العربية (الطالبة للعمالة)[17]، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، والى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى[18].

وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر مقارنة بالريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يطوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا[19].

ثانيا/ العوامل الطبيعية: تتحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي تحكما كبيرا في العالم بصفة عامة والدول المتخلفة بصفة خاصة.

---

[17] تبس، ح، ماهر: توزيع السكان في أقل البلدان نموا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، سبتمبر 1984، ص 15.

[18] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 22.

[19] Barry Buzzan, leneHeusen, therevolutional security studies– London: Cambridge University press, 2009, P 145.

وتشمل العوامل الطبيعية بصفة أساسية الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية وكمية الأمطار المتساقطة، وتوزيعها على مدار السنة.

_ **الأراضي الصالحة للزراعة:** لقد أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة محدودة، وقد بلغت حدود0 طاقتها الإنتاجية في العالم وخير مثال على ذلك انخفاض المساحة المزروعة في العالم تحت ضغط الكثافة السكانية.

حيث في أفريقيا يعاني سكانها من الجوع أكثر من غيرها من القارات حيث مازال حوالي 86 % من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة رغم خصوبتها وتوفر المياه لريها[20].ولا يستثمر العالم العربي إلى حوالي 22.5 % من الأراضي القابلة للزراعة وحوالي % 55 من المياه المتوفرة.

– **الموارد المائية والظروف المناخية:** يعد نقص الماء وسوء استغلال ما هو متوفر منه، وعدم ملائمة الظروف المناخية في أغلب الدول المتخلفة من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي.

إن اعتماد أغلب المساحات المزروعة وخاصة الحبوب في الدول العربية على الأمطار يعرض الإنتاج الزراعي لتقلبات حادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، ويعرقل الأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي والملاحظ أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية، والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي[21].

بالإضافة إلى أن الظروف المناخية الغير مواتية في معظم الدول العربية اثرت على المساحات الإنتاجية ومن ثم على إنتاج عدد من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الأكثر اعتمادا على الأمطار.

وهنالك أيضا عدم توفر الأمن الذي تتعرض له البيئة بسبب نقص المياه مثل فقدان أو ندرة العادات الجمالية وموت الحياة البرية.

[20] ابراهيم احمد سعيد، **مشكلات الأمن الغذائي دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي العربي**، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993، ص 20.

[21] لؤي الأهدلي: **المناخ الزراعي في العالم العربي وأهميته للأمن الغذائي**، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني لعلوم وتكنولوجيا الأغذية، الرياض من 31 مارس إلى 03 أفريل 1979. عمادة شؤون مكتبة جامعة الرياض، 1981، ص 190.

وأخيرا فإن فقدان الأمن المائي قد يكون مكلفا وغير مريح للمستخدمين الذين أقاموا مستوياتهم المعيشية والأدوات المنزلية والبيئية العاملة، مع أساس استخدام كميات وفيرة من المياه وهو مؤشر لا يمكن الاستغناء عنه في معادلة الأمن الغذائي[22].

ثالثا/ العوامل التنظيمية: تختلف العوامل التنظيمية المؤثرة في الإنتاج الزراعي عن العوامل الطبيعية بمرونتها أي بقابليتها للتغيير من وقت لأخر مع ارتفاع درجة التحكم فيه.

رابعا/ العوامل الاقتصادية: لقد تبنت الدول النامية نماذج للتنمية تعطي أولوية للصناعة، وساد سكان الحضر اعتقادات أن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التقدم الاقتصادي في حين أهملت الزراعة في إطارها المحلي أو الإقليمي سواء من حيث نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة لها، أو من حيث سياسات تسعير السلع الزراعية والغذائية، أو من حيث توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية[23].

إن كثيرا من اقتصاديي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا مع بعض الاستثناءات رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثورة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة، وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية، أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي، بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي[24].

المبحث الثالث: انعدام الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي.

يؤثر انعدام الأمن الغذائي على الحالة الصحية والذهنية والجسدية للأفراد، لأنه يمس متطلبات الطاقة الغذائية التي يتحصل عليها كل فرد في المجتمع، سواء البالغين، أو الاطفال دون سن الخامسة. وهذا بدوره يؤثر بطريقة مباشرة على تركيبة رأس مال البشري وعلى الفئة النشطة من المجتمع، مما يجعل

[22] فضة المعيلي، مشكلة الأمن الغذائي، متحصل عليه من الموقع Le SNIMEDAMINE. MAKTOOBB LOG. COM // :http : 06/01/2018 à 18h56.

[23] منظمة الأغذية والزراعة العالمية: الوضع الغذائي العالمي والقضايا المتعلقة به، تقرير لقاء ويوم الأغذية العالمي بروما، يوم 16-10-1982، روما 1983، ص 57.

[24] عبد الكريم صالح عمران: الأمن الغذائي، متحصل عليه من الموقع http: // WWW.Grenc.Com/show.articl- main.cfm ? ID = 12948 le 06/01/2018 à 19h40

انتاجية الفرد في تناقص مستمر، كما يسبب انتشار الامراض المرتبطة بسوء التغذية وهذا بدوره يزيد من متطلبات توفير الادوية المرتبطة بهذه الامراض، والتي في غالبها تكون مزمنة. سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم انعدام الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي من الغذاء، إضافة الى مختلف الاسباب التي تقود الى حالة انعدام الأمن الغذائي.

المطلب الأول: التعريف بانعدام الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي.

وسوف نتطرق الى المصطلحات ذات الصلة بانعدام الأمن الغذائي والهشاشة والشروط التي تتوفر لكي يمكن تأكيد جودهما على مستوى قطر معين.

أولا/ مفهوم انعدام الأمن الغذائي: يمكن للعديد من الناس الذهاب إلى متجر بقالة أو سوبر ماركت لشراء الطعام الذي يحتاجونه. ومع ذلك لا يتمتع الجميع بهذا الامتياز. عندما لا يتمكن الناس من الحصول على ما يكفي من الغذاء الصحي، يطلق عليه " انعدام الأمن الغذائي ". يتم تعريف المصطلح بشكل أكثر تحديدا على أنه عدم الحصول باستمرار على ما يكفي من الغذاء المغذي والميسور التكلفة والملائم ثقافياً بسبب نقص المال والموارد الأخرى[25].

ينقسم انعدام الأمن الغذائي إلى فئتين من قبل وزارة الزراعة الأمريكية (وزارة الزراعة الأمريكية) الى:

_ أمن الغذائي منخفض: عموما تحصل على ما يكفي الغذاء ولكن ليس لديك العديد من الخيارات. هذا أنه عليك تناول الطعام الذي قد لا يكون جذابا جدا لأذواقك أو ذا جودة أقل.

_ أمن غذائي منخفض للغاية: يحدث هذا عندما لا يمكنك الحصول على ما يكفي من الطعام لإطعام نفسك وعائلتك، أو عندما تضطر إلى تناول كميات أقل من الطعام أو حتى تخطي وجبات الطعام لأنك لا تملك المال الكافي أو الوسائل الأخرى للحصول عليه.

كما قد يكون انعدام الأمن الغذائي مؤقتا أو طويل الأمد.

[25] Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development and World Food Program, 2015. The State Of Food Insecurity in The World 2015, achieving The 2015 International Goals of Hunger: Assessing uneven Progress.op.cit.p53

ثانيا/ المخزون الاستراتيجي من الغذاء: عموما يشير المخزون الاستراتيجي إلى بعض السلع والمواد التي تحتفظ بها مؤسسات الدول في المخازن الخاصة بها للاستعانة بها عند الحاجة ويشمل المخزون الاستراتيجي المنتجات والسلع الزائدة عن حاجات وخطط المؤسسة الإنتاجية والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليات تجارية قادمة. كما يرتبط تحقيق الاستفادة القصوى من المخزون الاستراتيجي وضع الخطط المناسبة لاستخدامه والتعامل معه وفق الأنواع الخاصة به وتقييمه بشكل مستمر ودوري.

يعتمد المخزون الاستراتيجي الغذائي على المواد والسلع الغذائية التي تعد العنصر الأساسي في الدخل القومي والأمن الغذائي.

يسد المخزون الغذائي في أي دولة حاجات سكانها خلال فترة زمنية معينة وكلما زاد المخزون الاستراتيجي الغذائي ساعد على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والدخل ونمط المعيشة.

لا بد من ملاحظة تكوين المخزون الاستراتيجي والذي يجب أن يتم بمرونة وبأقل كلفة ممكنة، ويفضل أن يكون المصدر الرئيسي لتكوين المخزون الاستراتيجي القمح من الإنتاج المحلي أن كان ذلك ممكن لخطورة الاعتماد على المصادر الخارجية، في حين تمثل الواردات والمعونات الغذائية المصدر الثاني لتكوين المخزون الاستراتيجي، هذا خصوصا بالنسبة للدول العجز الغذائي التي فشلت في إحلال المصدر المحلي محل المصادر الخارجية في تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء[26].

ثالثا/ أهمية المخزون الغذائي:

- يساعد المخزون الغذائي في سد احتياجات الشعوب الغذائية.
- يلعب المخزون الغذائي دور في عمليات التنمية المستدامة.
- يلعب المخزون الغذائي دور هام في العمليات الاستثمارية الكبرى التي تتم بين 0 الدول والحكومات.
- يمثل المخزون الغذائي داعم كبير للحكومات في أوقات الأزمات والتراجع الاقتصادي.
- يساعد المخزون الغذائي في تأمين التقلبات غير المتوقعة التي تتعرض لها الدول مثل التراجع المفاجئ في الإنتاج المحلي والكوارث الطبيعية إلى جانب التغيرات السياسية الكبرى.

[26] إبراهيم أحمد عبد الغفور: **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، زهران للنشر، ص 216.

- يساعد المخزون الاستراتيجي في الموازنة بين العرض والطلب ويحافظ على استقرار الأسعار مما يعود بالنفع على المستهلك.

المطلب الثاني: أسباب انعدام الامن الغذائي.

أولا/النزاعات: تشكل النزاعات تهديدا كبيرا محدقا بالأمن الغذائي والتغذية والسبب الرئيسي للأزمات الغذائية العالمية. فقد أدت الزيادات الملحوظة في عدد النزاعات ومدى تعقيدها في السنوات العشرة الأخيرة إلى تآكل ما تحقق من مكاسب في مجال الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي دفع العديد من البلدان إلى شفير المجاعة. وقد تجاوزت النزاعات الداخلية عدد النزاعات القائمة بين الدول، مع تسجيل زيادة ملحوظة في النزاعات الداخلية التي جرى تدويلها. ويعيش أكثر من نصف السكان الذين يعانون من النقص التغذوي وحوالي 80 في المائة من الأطفال الذين يعانون من التقزم في بلدان تشهد شكلًا من أشكال النزاع أو العنف أو الهشاشة[27].

ثانيا/ تقلبات المناخ: تشكل التقلبات والأحوال المناخية القصوى دافعا رئيسيا كامنًا وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع في العالم، وأحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث أزمات غذائية حادة، وعاملا مساهما في مستويات سوء التغذية المثيرة للقلق التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة. ويؤثر تزايد التقلبات والأحوال المناخية القصوى المرتبطة بتغير المناخ، تأثيرا سلبيا على جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية. وإن حالة الجوع أسوأ بكثير في البلدان التي تكون النظم الغذائية والزراعية فيها حساسة بدرجة كبيرة لهطول الأمطار والتقلبات في درجات الحرارة ودرجات الحرارة القصوى، والتي تعتمد نسبة كبيرة من سكانها على الزراعة لكسب سبل عيشها. وما يبعث على القلق هو أن البلدان تتعرض بشكل متزايد لأنواع متعددة من الأحوال المناخية القصوى.

ثالثا/الانكماش الاقتصادي: تشكل حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين دافعا رئيسيا كامنًا وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فهي تعيق التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر عما إذا كانت مدفوعة بتقلبات السوق، أو الحروب التجارية، أو الاضطرابات السياسية، أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن كوفيد -19. وقد شهدت معظم البلدان التي زاد فيها مستوى الجوع

[27] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2017. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2017. بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي. روما.

حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين هذه. ويمكن أن تؤدي هذه الأخيرة إلى شراء الناس أغذية أرخص ثمنا ومغذية بقدر أقل، مما يساهم في افتقار الأنماط الغذائية إلى الجودة في التغذية. وترتبط هذه الفترات من الناحية الإحصائية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي أيضا.

رابعا/ عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية: يرتبط عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال والوزن الزائد والسمنة. وثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية على طول النظم الغذائية ككل، في مجالات الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية. وتفسّر هذه العوامل المقترنة بتدني المداخيل، سبب عجز حوالي 3 مليارات شخص عن تحمل حتى كلفة النمط الغذائي الصحي الأرخص ثمنا الذي يشمل أغذية من مجموعات عديدة ويتسم بتنوع أكبر داخل المجموعات الغذائية[28].

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

توجد عديد العوامل التي تتحكم في بناء المخزون الاستراتيجي من الغذاء وسنحاول إلقاء الضوء على إبراز هذه المحددات حسب الأهمية وهي كالآتي:

أولا/ السياسة الزراعية: توصف السياسة الزراعية بمجموعة من القوانين المرتبطة بالزراعة المحلية والمنتجات الزراعية الواردة من الخارج، وعادة ما تطبق الحكومات هذه السياسات الزراعية بهدف تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية، ومن بين هذه النتائج على سبيل المثال:

- ضمان مستوى ثابت من الإمدادات أو استقرار الأسعار أو جودة المنتجات أو انتقاء المنتجات الجيدة أو الانتفاع بالأرض وتشغيلها.

ويمكن حصر أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:

[28] Herforth , A. , Bai , Y. , Venkat , A. , Mahrt , K. , Ebel , A. & 8 Masters , W.A. 2020. Cost and affordability of healthy diets across and within countries. Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. FAO .Agricultural Development Economics Technical Study No 9.

أ- التوزيع العادل لمصادر الثروة والدخل.

ب- تحقيق الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية ومنه إنتاج فائض في المنتوج الزراعي الذي يوضع كمخزون غذائي لاستعماله في وقت الحاجة الملحة[29].

ثانيا/ الإرشاد الزراعي: تتزايد أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإرشاد الزراعي لدفع عجلة التنمية الزراعية والريفية، وتحديث أساليب الإنتاج الزراعي ويزداد الوعي بأهمية استمرار وجود جهاز إرشادي قوي وفعال يستطيع الوصول إلى المزارعين والمنتجين الزراعيين وأصحاب المشروعات الزراعية. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار أن الإرشاد الزراعي يأخذ بعدين أساسيين ومتكاملين هما:

أ- البعد الاتصالي أو الإعلامي ومن خلاله يتم توصيل المعلومات والأفكار والممارسات والتقنيات الزراعية الحديثة إلى المزارعين والجماعات.

ب- البعد التعليمي والتطبيقي، ويتضمن مساعدة المزارعين والمجتمعات الريفية على الاستفادة من كل ما وصل إليه من المعلومات والأفكار والممارسات والتقنيات الزراعية الحديثة ومساعداتهم على تطبيقها واستشارها بالطريقة السليمة.

كما أن للإرشاد دور هام في ترشيد الاستهلاك ونبذ كل أنواع الفساد أو التبذير الغذائي وهو الأمر الذي ينمي ذهن المواطنين فكرة التربية الغذائية وضرورة العمل المشترك لبناء المخزون الاستراتيجي من الغذاء لاستخدامه أوقات الحاجة، والسماح باستخدامه للأمن الغذائي المجتمعي.

من خلال الطرح السابق والدور الهام الذي يلعبه في بناء المخزون الاستراتيجي، فهو الطريق الحاسم الذي يجب أن تولي له الحكومات رعاية خاصة بالأخص الدول النامية التي تعيش عجز غذائي وسوء استغلال الموارد الزراعية.

ثالثا/ تكلفة المخزون الاستراتيجي من الغذاء: تتمثل في التكلفة الناتجة عن عملية التخزين الإجمالية المتوقعة، حيث نميز فيها تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة.

- التكاليف المتغيرة: هي ثمن شراء الغذاء الذي يتم تخزينه وتكلفة إدارة المخزون، وتكاليف نقل الغذاء إلى المخازن.

[29] محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 57 – 58.

- التكاليف الثابتة: تشتمل على تكلفة بناء المخزون وثمن الأجهزة والآلات الأزمة لعملية تخزين وهي التكاليف التي لا تتغير بحجم الإنتاج ومنه فمجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة يعطي التكاليف الكلية.

وإذا اخذنا بالاعتبار كل ما سبق فإنه كلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي، كلما زادت تكاليف إدارتها ولذلك وجب تحديد حجم التكاليف، والمدفوعات المترتبة على المخزون الاستراتيجي من الغذاء من أجل الوصول إلى حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء الذي يضمن تحقيق الأمن الغذائي المستهدف بأقل تكلفة ممكنة.

خلاصة

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة ولا العوامل الخارجية للتحكم فيها وإنما يجب السعي وبكل حرية إلى ضمان الأمن الغذائي من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج لتحسين الإنتاجية، وبناءا على ذلك فإنه لتحقيق الأمن الغذائي يجب العمل على تحقيق تنمية القطاع الزراعي حيث أن هذا القطاع هو المعني بتحقيق الأمن الغذائي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

كما ان زيادة الإنتاج الزراعي سيمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي ويتطلب ذلك تعزيز القدرة عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في الميدان الزراعي.

الفصل الثاني :

الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي

في الجزائر

تمهيد

يعتبر الانتاج الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بالزراعة لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيقها أقصى ما يمكن من الإنتاج، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

من المفروض أن يكون الإنتاج الزراعي من أهم ومن أولويات الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها البلاد كونه يستطيع إنقاذ الدولة من أزمة محتملة كذلك يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

الجزائر تواجه تحديا غذائيا بالغ الأهمية من أبرز مهامه قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، إذ تتوجه لاسترداد هذه الاحتياجات من الخارج وذلك باعتماد على موارد النقد الأجنبي والتي مصدرها الرئيسي تصدير النفط الخام الأمر الذي يشكل تهديدا واضحا لأمنه الغذائي، لذلك فإن قضية تنمية القطاع الزراعي وتطويره يجب أن يحتل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات القطر الغذائية فضلاً عن تلبية احتياجات الصناعة إلى الموارد الأولية وتعد الزراعة هي الصناعة التي ترتكز عليها النشاطات الإنتاجية الأخرى.

يجب على الدولة الجزائرية أن تركز في أي استراتيجية تتبعها للتنمية الاقتصادية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بهذه التنمية، وتوفر كل ما يمكن من وسائل وسياسات لتشجيع القطاع الزراعي لتلبية الحد الأدنى المطلوب من الموارد الغذائية والاتجاه نحو الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تستند على واقع إمكانيات الجزائر.

المبحث الأول: الزراعة والإنتاج الزراعي في الجزائر

المطلب الاول: مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر.

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنمية للبلاد، ويتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه[1].

أولا/ الموارد الطبيعية[2]:

بمساحة 2.381 741 كم مربع تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعد تقسيم السودان من حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية وتتميز بقسمين من التضاريس هما ما قبل الأطلس الصحراوي، السهول، الهضاب، مرتفعات الأطلس التلى وما بعد الأطلس الصحراوي، الصحراء.

أ-الموارد الترابية (الأرض):

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر بـ 238 مليون هكتار منها 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2006 هي مصنفة إلى أربعة أقسام:

- أراضي قابلة للزراعة.
- أراضي صالحة للزراعة.
- أراضي مساحة المحاصيل.
- أراضي مسقية.

[1] عبد العزيز شاربي، الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص 27-28.

[2] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة الحالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، 2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 23-24.

01: الأراضي القابلة الزراعية: تتمثل في الأراضي المستعملة فعلاً في الزراعة بالإضافة إلى أراضي غير المستقلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 5 سنوات والتي تحولت إلى مراعي مروج طبيعية ومجاري[1].

02: الأراضي الصالحة للزراعة: هي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية.

03: أراضي مساحة المحاصيل: تتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي، إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحاصيل، عوضا القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية، أي زراعة الأراضي محصول واحد خلال سنة[2].

04: الأراضي المسقية: يساعد توسيع المساحات الزراعية المسقية في رفع الإنتاجية الزراعية، خاصة أن الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة من الأراضي الخصبة تمكنها من نتاج المحاصيل الزراعية وفي مواسم مختلفة وهذا بفضل التكثيف الزراعي وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، خاصة أن الجزائر تصنف من البلدان الجافة أو شبه الجافة لذلك يتوجب حسن استغلال مورد المياه والعقلانية في استعماله.

ثانيا/الموارد المائية:

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الزراعية للبلاد لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة ولان الماء في الجزائر مورد نادر وثمين يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني دون رهن حاجيات الأجيال القادمة

وتعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها والمتمثلة في[3]:

[1] خديجة عياش، مرجع سابق، ص 24-25.

[2] خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سابق، ص 25.

[3] محمد غربي، القطاع الزراعي وإشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لكلية الاقتصادية وعلوم التسيير 2011-2012، ص 10-11.

– ارتفاع معدل النمو السكاني.

–التغيرات المناخية التي شهدها العالم، زيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.

– التطور الحضاري الهائل غير المسبوق نتيجة تحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.

–الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وستؤدي إلى استنزاف الموارد المائية خاصة غير المتجددة والمتمثلة في المياه الجوفية.

– عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.

– غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

يمثل الماء أهم عناصر الحياة لقوله تعالى: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»[1]. كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكشف الزراعة إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له التي تشغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية. كما أن الظروف المنافية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسبقة ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاث محاورا هي[2]:

ثالثا/ الثروة النباتية: يحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج، حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة وتقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني[3].

رابعا/ الثروة الحيوانية:

تعد الثروة الحيوانية من الموارد الزراعية المهمة في الجزائر، وذلك لكونها تقوم بتحويل العديد من المنتجات الزراعية النباتية، التي لا يمكن استهلاكها من قبل البشر، الى منتجات حيوانية ذات اهمية لغذاء الانسان.

[1] سورة "الأنبياء" الآية 30 ص 324.

[2] خديجة عياش، مرجع سابق، ص 20.

[3] ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2013، ص 155.

كما أنها تسمح باستثمار المساحات الرعوية الطبيعية الشاسعة في السهوب الجزائرية التي لا يمكن زراعتها. وتمتلك الجزائر ثروة حيوانية متنوعة، تشمل بصورة رئيسية الأبقار والأغنام، الماعز والدواجن.

خامسا/ الموارد البشرية العاملة في الزراعة:

تعد الموارد البشرية العنصر الأهم في الثروة الوطنية، وهي تمثل العنصر الحي الوحيد الهادف في مجال الانتاج، الذي يفاعل بين عناصر الانتاج الأخرى، بأبعادها الكمية، والنوعية المناسبة، وذلك لتحقيق اعلى انتاج ممكن بأقل تكلفة. وعلى عكس القطاعات الاقتصادية الاخرى، (خاصة الصناعة)، حيث تعد أدوات العمل، امتدادات لقوة العمل، تساعدها على الانتاج، أما في الزراعة، فإن قوة العمل، وجميع عناصر الانتاج الاخرى، تساعد النباتات على القيام بوظيفتها التحويلية، لخصوبة التربة، اضافة الى الطاقة الشمسية، الى منتجات زراعية، ومن ثم تقوم الحيوانات بتحويل المنتجات الرعوية منها الى منتجات حيوانية نهائية قابلة للاستهلاك البشري.

ففي الصناعة، تزداد كفاءة العملية الانتاجية بقدر ما تكون عوامل الانتاج، وخاصة أدوات العمل متطورة، أما في الزراعة، فإن كفاءة العملية الانتاجية، تتوقف في الدرجة الأولى على العناصر الحية فيها، يعود السبب في ذلك الى كون موارد العمل في الصناعة عناصر ميتة جامدة، أما في الزراعة فهي عناصر حية، تحتاج الى متطلبات معينة (طبيعية، مادية، فنية)، لكي تنمو، وتتكاثر، وتنتج. وبقدر ما تكون هذه المتطلبات مناسبة، يكون الانتاج وفير وبتكلفة أقل.

إضافة الى ذلك نجد أن عدد سكان الريف في الجزائر يمثل ربع اجمالي السكان، حيث بلغ سنة 2015 نسبة 25.91 بالمائة، وفي سنة 2016 بلغ 25.49 بالمائة. وتجدر الاشارة الى ان الزراعة لا تزال تشغل عدد. كبير من محمل عدد العاملين في الجزائر، وقد بلغت في عام 2014 نسبة 22.26 بالمائة من اجمالي اليد العاملة تشتغل في الزراعة، لترتفع سنة 2015 الى 41.57 بالمائة، ثم تعود الى الانخفاض سنة 2016 لتبلغ 21 بالمائة[1].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات 37، 36، 35، الفصل 1، البيان 2، 3، سنة 2018، 2017.

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع زراعي بصفة خاصة والقطاع الإنتاجي بصفة عامة، ويجب الاعتماد على هذا العنصر في الجزائر لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال.

أولا/ مرحلة التسيير الذاتي: يتمثل التسيير الذاتي Auto Management هو إدارة المؤسسة، أو الشركة، أو الوحدة التنظيمية من قبل العاملين فيها[1]. والتسيير أو الإدارة أو التدبير هو اتخاذ القرارات وإجراء عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لمختلف أوجه نشاطات المشروع في الإنتاج والتسويق والتمويل والموارد البشرية.

خرجت الجزائر من الحرب (1962) واقتصادها شبه مدمر. فبعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90 % معمرين وأجانب)، تاركين المؤسسات والإدارات مهملة حيث غادر خلال 6 أشهر 800 ألف شخص. وكان القصد من وراء هذا الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجهها كالبطالة تفوق (70 %)، الفقر، التهميش، الأمية (98 %) الخ.

«25 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد ومن بين هذه الأراضي حوالي 250000 هكتار، سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج»[2].

ثانيا/ الثورة الزراعية: جاءت الثورة الزراعية نتيجة للوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة للمواطنين وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14 جويلية 1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972.

استرجعت الدولة الثروات الوطنية بعد الاستقلال مباشرة لبسط سيادتها، فحدث في مرحلة أولى تأميم أراضي المعمرين وتوزيعها على بعض المواطنين ليصبحوا منتجين مباشرين. ثم في مرحلة ثانية قامت بتأميم

[1] قاموس لاروس.

[2] عمر سعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963 2002)، مجلة إنسانيات، 2003، ص 74.

أراضي المواطنين حسب قوانين خاصة وإعادة توزيع هذه الأراضي على المواطنين غير المالكين، مع الاحتفاظ بملكيتها فيما يسمى بالثورة الزراعية والملاحظ أنها تلعب على مستويين:

- مستوى العلاقات الإنتاجية وذلك بإعادة توزيع حسن الأراضي.

- مستوى الهياكل الإنتاجية وذلك بتنظيم المزارعين في تعاونيات جماعية.

وهذا ما أدى إلى تحويل تام للملكية العقارية الواسعة، ومحاولة القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والمدينة، وكذا محاولة إيجاد علاقات عمل مباشرة في الزراعة تحت شعار "الأرض لمن يخدمها". وبهذا الصدد نشير إلى عدم مشاركة المعنيين الرئيسيين بالإصلاح العقاري في إنجاز نصوص الثورة الزراعية لأن المشروع نوقش وحرر في سرية تامة.

ثالثا/ الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة 1981- 1990: صدر منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وكانت أهدافه المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية هي[1]:

1-تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة

2-إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية.

3-استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والري.

رابعا/ مرحلة إقصاد السوق:

لقد عاش الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة عدة هزات جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات والكوادر من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها، وكذا تسريح عمالها من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك استطاعت الدولة الجزائرية أن تصمد[2].

[1] حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 220.

[2] رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2001-2002، ص 09.

وفي سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 90/10 الخاص بالقرض والنقد[1]، وبموجبه أنشئ مجلس النقد والقرض والذي يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي، فمن خلال هذا القانون (كان أول قانون صدر في تلك المرحلة) أرادت الدولة أن تبرز نيتها في التوجه نحو ما يسمى باقتصاد السوق، فقانون 90/10 مهد الطريق لإصدار قانون 93/12 والذي بموجبه أصبح المستثمر حر وله امتيازات وتشجيعات ويسمى هذا القانون بقانون الاستثمارات.

ويمكن القول أن قانون 90/10 جاء تسهيلات وامتيازات للمستثمرين الخواص، حيث قام هذا القانون بترقية الاستثمار بصورة أوسع.

خامسا/ أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينات.

ومن أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة:

ا-برنامج التكيف الهيكلي :Plan d'ajustement structurel

بدأ تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر سنة 1990[2]، والذي يرتبط مفهومه بالسياسات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة، ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية كشريك ولو أنه غير متكافئ للعالم المتقدم[3]. ذلك بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، وتضمن البرنامج أيضا إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها وأدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية غير أن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى افقار الكثير من الفئات السكانية.

[1] قانون 90/10 الصادر في 04 / 14 / 1990.

[2] حميد أية عمارة، ترجمة: أديب نعمة، الزراعة المتوسطة في علاقات الشمال والجنوب، الفارابي، بيروت، 1993، ص 129.

[3] محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 275.

ب-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتوفير العيش الكريم للسكان بتوفير المواد الغذائية، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالاستعمال العقلاني لتلك الموارد الغذائية والموارد الطبيعية أيضا من أجل تنمية زراعية مستدامة، وتتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية، والقبول الاجتماعي ومن أجل تحقيق ذلك يتمحور المخطط أساسا في تحفيز المستثمرين في المجال الزراعي من خلال:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع، الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء.

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

سادسا/ واقع الاقتصاد الزراعي في ظل الإصلاحات 1999-2014:

ا-سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأفاق الاكتفاء:

استكمالاً للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية انتهجت الجزائر الكثير من البرامج والسياسات الفلاحية غير مسارها التنموي فقد خصصت أموالا طائلة تزيد عن 07 مليارات في فترة 2001-2009 من أجل إعادة تنظيم استغلال الأراضي وتوفير العتاد الفلاحي والتجهيزات اللازمة.

ولهذا باشرت الجزائر منذ 2009 بسياسة جديدة تعرف باسم التجديد الفلاحي والريفي تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق مواجهة التحديات التي يفرضها الوضع الدولي[1].

[1] ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير شعبة الاقتصاد والتنمية (جامعة برج باجي مختار عنابة، 2011-2012)، ص 142.

ب-الإنعاش الاقتصادي 1999- 2014:

ينسب هذا البرنامج إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في ثلاث مراحل[1]:

01-برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004: حصص له 525 مليار دينار جزائري.

02-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: وضعت له ما يقارب 2000 مليار دولا أمريكي، خصصت أساسا لإعادة توازن الإقليمي من خلال شبكة الطرق والتحفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

03-البرنامج الخماسي 2010-2014: يعتبر هذا البرنامج من أضخم البرامج التي قامت بها الدولة الجزائرية بتنفيذها سياسة التجديد الزراعي والريفي لتعبئة الموارد العمومية بـ 240 مليون دولار أمريكي وذلك قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية[2].

المطلب الثالث: واقع الانتاج الزراعي في الجزائر

يتحقق الامن الغذائي إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا والحيواني جيدا والعكس صحيح.

أولا/ الإنتاج النباتي من القطاع الزراعي في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، والجدير بالذكر ان الفرع النباتي في الزراعة يضم مجموعة من المحاصيل من أهمها الحبوب، البقوليات، الخضر، الفواكه والزيتون.

وتكمن أهمية الإنتاج الزراعي: سواء من حيث المساحة المستعملة او من حيث معدل الإنتاج، وتعتبر الحبوب والبقوليات من اهم المحاصيل النباتية.

ولعدم كفاية الكميات المنتجة من تلك المحاصيل تضطر الدولة لاستيراد كميات كبيرة منها لسد الحاجة الغذائية خاصة مادة القمح مما يؤثر على ميزانية الدولة.

[1] آمال عمارة، التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة سنة 2014-2015، ص 70-71.

[2] آمال عمارة، التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة سنة 2014-2015، ص 70-71.

مع العلم ان الجزائر في فترة ما بعد الاستعمار والبدايات الأولى للاستقلال كانت من الدول المصدرة لبعض المحاصيل المهمة كالقمح.

يبين الجدول رقم (3-04) تطور الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2005 2018: الوحدة: المساحة ألف هكتار، الإنتاج ألف طن.

جدول رقم (01): تطور الانتاج النباتي في الجزائر

المحاصيل الزراعية	الحبوب		الدرنات		البقوليات		الخضر		الفواكه		الزيتون	
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)
2005	2813,53	3527,4	99,70	2156,55	23,28	207,5	233,53	3011,33	471,93	2432,07	239,35	230,79
2006	3267.60	4017,75	98,38	2180,96	24,66	177,88	238,81	3045,52	515,46	2791,14	263,35	196,26
2007	3056.91	3601,91	79,34	1506,86	21,69	169,95	231,01	3202,28	521,23	2216,12	276,25	127,17
2008	1485.24	1702,05	91,84	2171,06	20,4	280,4	224,65	3158,76	513,03	2653,51	282,46	162,97
2009	3243.37	5253,15	105,12	2636,06	21,42	318,95	240,17	3738,60	514,74	3037,01	288,44	376,93
2010	2856.37	4558,57	121,99	3300,31	27,78	248,34	257,99	4116,87	366,95	2705,39	294,20	175,31
2011	2584.54	3727,99	131,90	3862,19	27,93	248,73	266,62	4422,55	375,45	2983,42	311,93	417,99
2012	306303,	5137,15	138,67	4219,48	29,56	257,7	275,00	4688,99	369,63	3067,38	328,88	248,01
2013	2699,25	4912,23	162,71	4928,03	30,17	296,96	287,37	5483,49	372,58	4231,63	348,20	403,81
2014	2509,02	3435,23	156,18	4673,52	30,83	295,97	279,70	5849,53	370,39	4205,10	383,45	274,51
2015	2586,08	3760,95	153,31	4539,58	30,05	249,53	291,12	5984,54	326,05	4323,11	406,57	420,33
2016	1855,92	2942,28	156,19	4782,69	32,39	273,12	295,85	6447,64	516,79	4802,38	423,68	696,43
2017	3512,13	3478,17	148,82	4606,40	32,45	288,62	295,73	6524,93	588,67	6464,26	432,95	684,46
2018	3448,39	6064,88	149,66	4653,32	32,64	308,68	299,30	6910,24	569,24	6703,94	431,00	860.74

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

https://www.sesric.org/oicstat-result-ar.php

http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QC

الجدول السابق يبين تطور المساحة المزروعة والإنتاج للمحاصيل الزراعية النباتية في الجزائر والمتمثلة في الحبوب والخضر والدرنات والفواكه والبقوليات وأشجار الزيتون، والتي كانت على النحو التالي:

تطور المساحة الزراعية:

نلاحظ من بيانات الجدول أن المساحة المخصصة للحبوب تمثل معظم المساحة الصالحة للزراعة لكنها تتصف بالتذبذب وتتراوح بين 2500-3500 ألف هكتار، حيث بلغت خلال الفترة 2005-2007: 2813,53 ألف هكتار، 3267,60، 3056,91 ألف هكتار على التوالي، ثم انخفضت في سنة 2008 إلى 1485,24 ألف هكتار ثم ارتفعت في سنة 2009 إلى 3243,37 ألف هكتار وفي سنة 2016 انخفضت إلى 1855,92 ألف هكتار، وعادت لترتفع في سنة 2017 و2018 حيث بلغت على التوالي 3512,13 و3448,39 ألف هكتار، تليها المساحة المخصصة للخضر وتتصف بالارتفاع المستمر حيث في 2005 كانت تساوي 233,53 ألف هكتار وارتفعت إلى غاية 299,30 ألف هكتار في سنة 2018، ثم المساحة المخصصة للفواكه تتصف بالتذبذب والانخفاض ففي 2007 كانت تساوي 521 ألف هكتار وبقيت في تراجع مستمر حتى بلغت 326,05 ألف هكتار في سنة 2016 ثم ارتفعت في الفترة الأخيرة، ثم المساحة المخصصة للزيتون وهي أيضا في 2005 كانت تساوي 239,35 ألف هكتار وبلغت في 2018: 431 ألف هكتار، ثم مساحة الدرنات التي عرفت زيادة مستمرة حتى سنة 2013 حيث بلغت 162,71 ألف هكتار وبعدها انخفضت حتى وصلت في سنة 2018 149,66 ألف هكتار، والبقوليات أخيرا ومساحتها ضئيلة وتتراوح بين 22 و 32 تزايد مستمر فضي ألف هكتار.

تطور الإنتاج:

بالنسبة للإنتاج فنجد الخضر في المرتبة الأولى وقد عرف انتاجها تزايدا مستمرا (في 2005 بلغ الإنتاج 3011,33 ألف طن، في 2018 بلغ 6910,24 ألف طن) ، الحبوب عرف انتاجها تذبذبا (بلغ الإنتاج في سنة 2018 : 6064,88 ألف طن) ، الدرنات والمتمثلة في البطاطا فرغم أن مساحتها منخفضة نوعا ما فإن انتاجها يعرف تزايدا مستمرا وملحوظا (في 2018 بلغ الإنتاج 4653,32 ألف طن) ، الفواكه أيضا انتاجها عرف تزايدا مستمرا (2004 : 2432,07 ألف طن ، 2018 : 6703,94 ألف طن) ، الزيتون زاد الإنتاج من 230,79 ألف طن إلى 860,74 ألف طنن البقوليات أيضا زاد الإنتاج من 173,8 ألف طن إلى 308,68 ألف طن.

من خلال ما سبق يتضح أن المساحة والإنتاج الزراعيين للمحاصيل الزراعية النباتية في الجزائر عرفت زيادة ملحوظة خلال الفترة 2005-2018، لكن هذه الزيادة تبقى غير كافية فبالنسبة للإنتاج الزراعي ونظرا لكون

الزراعة في الجزائر تعتمد على الأمطار بشكل كبير، فهي عرضة لكثير من التقلبات المناخية والتباين في معدلات تساقط الأمطار، مما يتطلب تبني التقانات التي تلائم التغيرات المناخية وشح الأمطار والتي تشتمل على تقانات حصاد المياه، واستخدام الأصناف سريعة النضج والمقاومة للجفاف في المناطق الزراعية البعلية للعمل على استقرار معدلات الإنتاج وزيادتها[1]. وبالنسبة للمساحة الزراعية المستغلة فعلا حسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد بلغ متوسط الفترة من 2005-2018 نسبة 56 % من المساحة الصالحة للزراعة، وباقي المساحة لا يتم استغلالها لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى منها التصحر وضعف الاستثمار في البنية التحتية المطلوبة لإدخال مزيد من المساحات تحت دائرة الإنتاج[2].

ثانيا/ الإنتاج الحيواني من القطاع الزراعي الجزائري:

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي حيث تؤمن الثروة الحيوانية حوالي ثلث الإنتاج الزراعي، واهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي: الابقار، الماعز، الإبل، الدواجن، الأسماك. واهمها المواشي والاغنام التي تربى خاصة في الأرياف، وتأتي بعدها الابقار التي تلاقي تشجيعا كبيرا من اجل انتاج الالبان ومشتقاتها.

يبين الجدول رقم (3-05) تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2005-2015:

جدول رقم (02): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

الإنتاج الحيواني (ألف طن)	اللحوم الحمراء	لحوم الدواجن	الحليب	البيض	الأسماك
2005	225,45	168,57	1682,11	172,25	139,83
2006	209,08	118,70	1773,54	178,49	157,31
2007	395,93	142,59	1851,18	195,69	148,84
2008	395,93	142,08	1878,52	184,39	142,04

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2017، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

2009	271,59	190,83	2377,64	193,56	132,27
2010	263,26	296,40	2854,07	224,53	130,12
2011	267,41	330,33	3165,66	229,10	95,17
2012	240,87	365,40	3063,84	266,33	103,56
2013	242,20	418,40	3400,67	299,35	104,05
2014	252,59	463,18	3648,55	303,03	101,58
2015	256,80	512,20	3895,00	335,00	106,10
2016	537,65	302,76	3719,00	388,00	102,14
2017	516,53	297,64	3589,59	390,00	103,27
2018	502,79	294,66	3064,92	314,00	103,83

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلدات رقم 27-37، الخرطوم، 2007-2017.

http://www.fao.org/faostat/fr/#data/QL

يوضح الجدول أعلاه تطور الإنتاج الحيواني والمتمثل في اللحوم الحمراء ومشتقاتها واللحوم البيضاء ومشتقاتها إضافة إلى العسل، بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء يتصف بالتذبذب ويميل نحو الانخفاض ففي الفترة من 2008 كان الإنتاج متزايدا (2005: 225,45 ألف طن وفي 2008: 395,93 ألف طن) منذ 2008 بدأ الإنتاج في التراجع حيث وصل في 2015 إلى 256,80 ألف طن ، ثم ارتفع في سنة 2016 إلى 537,65 ألف طن وتراجع قليلا حيث بلغ في سنة 2018 : 502,79 ألف طن، انتاج لحوم الدواجن في تزايد مستمر (2005 : 168,57 ألف طن في 2015 : 512,20 ألف طن) ، بعد 2015 بدأ في التراجع حتى وصل في سنة (2018 : 294,66 ألف طن) ، انتاج الحليب أيضا عرف اتجاها تصاعديا خلال الفترة 2005-2015 (1682,11 ، 3895 ألف طن) ، وبعدها بدأ في الانخفاض حيث في 2018 أصبح يقدر ب 3064.92 ألف طن، انتاج البيض في اتجاه تصاعدي (في 2005 : 172,25 ، 2017 : 390 ألف طن) الإنتاج السمكي متذبذب ويعرف تراجعا مستمرا ففي 2005 بلغ 139,83 ألف طن وارتفع ليصل في 2006 157,31 ألف طن ثم تراجع في 2011 الى 95,17 ألف طن، وعرفت الفترة من 2012-2018 انتاجا مستقرا نوعا ما تراوح بين 101 و 106 ألف طن.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: سياسات تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

أولا/ سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 1990 إلى غاية 1999:

تميزت مرحلة نهاية السبعينات وخلال الثمانينات بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم من خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا وأثناء هذا النظام عرف القطاع الزراعي إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة الزراعية ومن خلال هذه المراحل من التسيير القطاع الزراعي كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة وكان الاتفاق يتم على أساس مخططات زراعية.

كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة في المجال الزراعي، حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام وهذا الحجم من الدعم يخصص لدعم الأسعار، عوامل الإنتاج ودعم أسعار المنتجات الزراعية بالإضافة إلى دعم توجيه الاستثمار ودعم عمليات الاستصلاح[1].

ثانيا/ سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة 1990-1999:

ما يميز هذه المرحلة هو الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80 % من الموارد الآتية من الصادرات ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7 % من إجمالي النتاج المحلي لسنة 1993. كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى[2]:

- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج سنة 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج والاعتماد على القواعد المنافسة التي تؤدي إلى

[1] نادية بولحبال، إشكالية الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2000، ص 54.

[2] محمد رجراج، آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 70.

زيادة المرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة وبالتالي تصحيح الاختلالات السياسية السعرية لمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع.

– تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من سنة 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية في حين بقيت الضوابط قائمة على ثلاث مواد غذائية أساسية هي: الدقيق، الحليب ومنتجات الطاقة.

ثالثا/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مؤسسات من أجل دعم مختلف النشاطات الفلاحية والصعود بالقطاع الزراعي، والهدف الأساسي من إنشاء المخطط الوطني هو تحسين مستوى الأمن الغذائي وتوفير حاجيات السكان وتحسين الاستهلاك بالإنتاج الوطني من أجل تنمية زراعية مستدامة. ومن أهداف المخطط الوطني نجد[1]:

ا–**دعم تكييف أنظمة الإنتاج:** يتمثل هذا الدعم في مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين حيث يقدم لهم دعم مباشرة يسمح بتأمين مداخيلهم في الفترة الآتية أو على مدى متوسط.

ب–**دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:** في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية للمحافظة على الموارد الوراثية وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل على المدى المتوسط للفلاحين ومن أجل تغطية كل الخسائر[2].

ج–**دعم الاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97–483المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المحدد

[1] أمال عمارة، التنويع الاقتصادي كمقاربة للتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة 2000/2004، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة، 2014–2015، ص 95.

[2] سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير قسنطينة، 2005، ص 08.

كيفيات منح قطع الأراضي من أملاك وطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على استرجاع التوازن البيئي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الذي عرف أشكال دعم مختلفة قام بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم وأنشأ صناديق فلاحية جديدة والتي تتمثل في:

1-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302 ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية[1]، فقط والمتمثلة في:

- تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية.
- تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره.
- عمليات تطوير الري الفلاحي.
- حماية الثروة الحيوانية والنباتية وتثمينها.
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة لمحاربة الأعشاب الضارة.

2- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي: أنشأ هذا الصندوق بالأمر رقم 05-05 مؤرخ في 25 يوليو 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 وفتح له حسابات التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي ، ويقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أفريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة في الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ويستفيد من دعم الصندوق الفلاحون والمربون بصفة فردية والمؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية وفق ما يلي[2]:

[1] الجريدة الرسمية، العدد 4، المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427، الموافق لـ 04 يوليو 2006، ص 23-25.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427، الموافق لـ 04 يوليو 2006، ص 27.

- **دعم إنتاج الحبوب:** وذلك من خلال:

- تقديم منحة لإنتاج الحبوب بـ 2000 دج للقنطار القمح الصلب و1900 دج لقنطار القمح اللين عند تقديم الإنتاج إلى المصالح المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة.

- منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال 1000 دج للقنطار مرتبطة بالكمية التي تحصل على شهادة الاعتماد من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور.

- منحة ضبط التخزين في تبريد البطاطا الموجهة للاستهلاك 1.80 دج كلغ للبطاطا الموضبة في الأكياس الشبكية و1.50 دج للكلغ للبطاطا غير الموضبة.

-دعم الطماطم الصناعية: يتمثل في[1]:

- منحة تحويل الطماطم 5 دج لكلغ، بشرط أن يوقع محول الطماطم على اتفاق يلتزم فيه تحويل 100 % من الطماطم الصناعية على المستوى الوطني.

3-تطور دعم الصناديق الأخرى المنشأة: عرفت هذه الصناديق تطورات في تقديم أشكال من الدعم وأهداف التنمية الفلاحية التي عرفت برامج تنموية جديدة بداية من 2007 مرتبطة خاصة بالمناطق الصحراوية ومناطق الهضاب العليا.

- **تطور دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة في 04-11-2006 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا والهدف هو تطوير شروط الحياة لسكان الريف وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها بداية من 2008 وعرفت ببرامج التجديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302-109 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب .

[1] محمد غربي، مرجع سابق، ص 163.

– **تطور دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** ويهدف إلى:

– توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتهيئتها وإنجاز قنوات نقل المياه.

– دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده وذلك عن طريق غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق ري جديدة وتحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة.

– تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتطوير وتحسين العقار وتطوير الثروات الغابية وحمايتها مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.

المطلب الثاني: استقرار الامدادات الغذائية واستدامتها.

يعتمد الأمن الغذائي الجزائري، على قدرة الزراعة المحلية على انتاج الغذاء بالدرجة الاولى، وضمان استقرار امداد السوق المحلية به، واتاحته للمواطنين، والتأكد من حصول كل واحد منهم على ما يحتاجه من الغذاء.

وإذا كان انتاج الغذاء يعتمد على تطوير الزراعة المحلية، واستغلال الموارد المتاحة، بكفاءة عالية، فإن استقرار امداد السوق المحلية بالغذاء، يعتمد من جهة، على قدرة الجزائر على استيراد ما يسد العجز الانتاج المحلي، من المواد الغذائية، ومن جهة ثانية، على تطوير البنية التحتية التسويقية، ونظام التسويق بصورة عامة، كي تتاح السلع الغذائية للمواطنين، في الوقت والمكان المناسبين. وبالشكل المناسب، وبما يلائم القدرة الشرائية المتاحة من جهة ثانية.

أولا/ تطوير القدرات الجزائرية على استيراد الغذاء.

من الناحية الواقعية، لا يمكن لأي قطر أن ينتج محمل ما يستهلكه من منتجات غذائية، لهذا فهو يحاول سد العجز الحاصل في الغذاء عن طريق الاستيراد. فحتى لو اتيحت الظروف والوسائل لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء فإن تحقيق ذلك سيكون على حساب الانتفاع الامثل بالوسائل المتاحة، ويعود السبب في ذلك إلى استبعاد تأمين مزايا نسبية لإنتاج كل ما يحتاجه البلد من غذاء، وإذا توفرت هذه المزايا فلن تكون تنافسية، وهذا يعني أنه لضمان استقرار امداد السوق بالغذاء، لابد من تطوير قدرات البلد على استيراد ما يعجز عن انتاجه محليا، وهذا يمكن تحقيقه بطريقتين:

– الطريقة الأولى: وهي المثلى، أن تطور الزراعة المحلية قدراتها على انتاج فوائض، من المنتجات الزراعية التي تتمتع بمزايا تنافسية لديها وتصديرها من اجل تغطية تكاليف استيراد ما يحتاجه البلد من غذاء لسد العجز الحاصل في الميزان الغذائي المحلي.

– الطريقة الثانية: هي أن يحقق ميزان المدفوعات، وخصوصا الميزان التجاري، فائضا يكفي لتغطية استيراد حاجات البلد من الغذاء.

يتطلب سلوك الطريقة الاولى في الجزائر نظرا لعدم ديمومة المحروقات، أي تمكين الزراعة الجزائرية من انتاج فوائض زراعية للتصدير، وتطوير البنية التحتية، واستخدام التقنيات الحديثة في الانتاج، وتطوير اليات تسويقية جديدة، بما فيها الخدمات التسويقية المصاحبة للمنتج حتى مستهلكه النهائي.

في حين تتطلب الطريقة الثانية، التي ينبغي أن تكون في غالب الاحوال تكميلية للطريقة الاولى في حالة الضرورة وليست البديل عنها، تطوير الفروع الاقتصادية التصديرية (غير النفطية)، وخصوصا الصناعة التحويلية، كي تحقق فوائض انتاجية يمكن استخدامها في تغطية تكاليف استيراد المنتجات الغذائية الاضافية لسد حاجة السوق المحلية.

ثانيا/ التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية.

تعد التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية احدى اهم العوامل لتطوير الزراعة من خلال توليد طلب خارجي على المنتجات الزراعية المحلية. ولكي تؤدي التجارة الخارجية هذا الدور لابد من توفير مجموعة من الشروط اهمها:

1– وجود فوائض من السلع الزراعية، معدة للتصدير.

2–تميز هذه السلع بمواصفات جيدة تسمح لها باختراق الأسواق الخارجية.

3–تميز هذه السلع بمزايا تسويقية ومزايا تنافسية في الاسواق الخارجية.

فيما يتعلق بالشرط الأول، فإنه يمكن تحقيقه من خلال التركيز على الزراعات التي تتميز بمزايا نسبية في الجزائر، ويوجد عليها طلب في الاسواق الخارجية، وتشمل هذه الزراعات في الجزائر طائفة متنوعة من محاصيل الحبوب، التمور، الخضر والفواكه، والمحاصيل الصناعية.

أما فيما يتعلق بالشرط الثاني، فيمكن تحقيقه عن طريق مراعات متطلبات الاسواق الخارجية وفي مقدمتها نوعية المنتجات التي تفتقر اليها المنتجات الجزائرية في كثير من الحالات جزئيا بسبب نوعية الاصناف المزروعة، وغالبا بسبب الخدمات الانتاجية التي تقدم للمحاصيل، ورداءة الخدمات التسويقية المصاحبة للمنتج النهائي.

من ناحية القيمة الغذائية، تتميز الفواكه الجزائرية (ذات المناخ المتوسطي) بجودتها العالية، ولا ينقصها كي تنافس في الاسواق الخارجية وخصوصا الأوربية، سوى بعض اللمسات التسويقية، مثل الفرز الجيد والتعليب المناسب، والسرعة في ايصالها الى الأسواق الخارجية. ونجد منتجات مثل البطاطا، والتمر، والتبغ، والعسل، وزيت الزيتون، وهي منتجات مهمة في الجزائر، طلبا عليها في الاسواق الخارجية.

ولكي تستطيع المنتجات الجزائرية فتح الاسواق الخارجية، لا يكفي اعتمادها على نوعيتها الجيدة، بل عليها أن تنافس بأسعارها ايضا، فالنوعية الجيدة والسعر المنخفض هما عماد المنافسة في الاسواق.

ثمة علاقة متبادلة بين قدرة المنتج الزراعي الجزائري على دخول الاسواق الخارجية، والمنافسة فيها، وكسب هذه المنافسة، وبين تطوير هذه القدرة لفتح اسواق جديدة، أو التوسع في الاسواق التقليدية.

إن دخول المنتج الزراعي الجزائري الى سوق معينة، يعني أن ثمة اذواقا استهلاكية اصبحت مرتبطة به، وتولد طلبا عليه (مثل تمور دقلة نور)، وكلما توسع هذا الطلب ازداد تخصيص موارد انتاجية اضافية، ويمكن تأمينها من عائدات التصدير، لتأمين توسيع انتاجه محليا، أي تولد التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية نوعين من الفوائد:

– في الداخل، تكون سبب لمزيد من الانتاج للسلع المعدة للتصدير.

– وفي الخارج، تولد حاجة لاستهلاك مزيد من السلع المستوردة، وتقوم بين الفائدتين علاقات متبادلة يؤثر كل طرف فيها في الطرف الآخر ويتأثر به.

ثالثا/ مستوى تأمين الفرد الجزائري بالغذاء.

إن معرفة الكميات المتاحة من الغذاء في الاسواق المحلية، على اهميتها، لا يعطي صورة دقيقة على مستوى الأمن الغذائي، إذا لم ينظر اليه بالعلاقة مع تزايد السكان. وبصفة اخرى، لابد من معرفة كيف تتغير الكميات المتاحة من الغذاء بالعلاقة تزايد السكان. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (03): نصيب الفرد من السكان من المتاح من أهم السلع الغذائية (كغ / فرد / السنة) عدد السكان (ألف نسمة) نصيب الفرد (كلغ / سنة) من المتاح

السنة / البيان	2014	2015	2016
عدد السكان	39114.23	39963	40836
مجموعة الحبوب	407.31	442.21	401.09
البطاطا والدرنات	121.94	117.42	119.19
البقوليات	8.10	8.46	06.99
جملة الخضر	347.86	346.94	358.18
جملة الفواكه	127.44	135.01	124.08
لحوم حمراء	14.54	14.88	14.8
لحم الدواجن	7.23	7.30	7.39
الأسماك	3.42	3.41	3.24
البيض	3.88	4.20	4.11
الالبان ومنتجاتها	119.53	118.54	113.04

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات **37،36**، الفصل **09**، البيان **582-572**

تبين معطيات الجدول، مدى التذبذب في نصيب الفرد من الغذاء من سنة لأخرى، بسبب التذبذب المتاح من الغذاء، والذي يتأثر ايضا بنسبة النمو الديمغرافي، وهذا يوضح أن الجزائر تفتقر الى سياسة مدروسة للأمن الغذائي تدعمها خطط وبرامج لزيادة نصيب الفرد من السكان الغذاء باستمرار واستدامة من وذلك بصورة ممنهجة.

وكانت مؤشرات نصيب الفرد من الغذاء سنويا قد سجلت انخفاضا فيما يتعلق ب مجموعة الحبوب، والبطاطا، والبقوليات، وجملة الفواكه، والالبان ومنتجاتها. بينما سجلت استقرارا وارتفاعا فيما يتعلق بالخضر،

اللحوم الحمراء، لحم الدواجن، الأسماك، البيض. وتجدر الإشارة الى ان قيمة مؤشرات اللحوم والبقوليات والاسماك متدنية جدا.

المطلب الثالث: مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر.

صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الافريقية وفي المرتبة الـ 54 من بين 113 بلدا عبر العالم في سنة 2021، محسنة بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019.

وأوضح موقع "ايكونوميست ايمباكت" الذي نشر الطبعة العاشرة من تصنيف الـ 113 بلدا للمؤشر العالمي للأمن الغذائي، إن الجزائر جاءت على رأس ترتيب البلدان الافريقية. وأضاف ذات المصدر ان هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة اجمالية تقدر بـ 63.9 نقطة من بين 100، أي 77.9 نقطة بالنسبة للانتفاع و58 نقطة فيما يخص الوفرة و62 نقطة للنوعية والسلامة الصحية للأغذية وأخيرا 50.7 نقطة للموارد الطبيعية والصمود.

وقد سجلت الجزائر –حسب ذات الوثيقة مؤشرا تصاعديا في مجال الامن الغذائي منذ سنة 2012، محسنة بالتالي تصنيفها، من المرتبة الـ 70 في سنة 2019 الى المرتبة لـ 58 في سنة 2020 ثم الى المرتبة الـ 54 في سنة 2021.

Global ranking	Country	Overall score	Affordability	Availability	Quality and Safety	Natural Resources and Resilence
54th	Algeria	63.9	77.9	58.0	62.0	50.7
55th	Tunisia	62.7	74.4	54.0	72.1	47.6
56th	Azerbaijan	62.6	82.3	58.0	59.1	38.2
57th	Morocco	62.5	75.1	51.8	72.3	49.0
58th	Ukraine	62.0	73.9	51.8	71.9	49.3
59th	Paraguay	61.6	77.5	47.7	74.9	44.7
60th	Serbia	61.4	82.6	38.4	81.1	44.7
61st	Vietnam	61.1	68.9	60.4	64.3	44.9
62nd	Egypt	60.8	66.5	60.0	60.7	52.0
63rd	Brazil	60.6	68.7	46.4	90.0	42.4
64th	Philippines	60.0	74.3	53.9	61.5	43.6
65th	Bolivia	59.9	73.0	52.9	61.1	47.4
66th	Ecuador	59.6	71.0	50.5	70.8	44.1

في حين ان المراتب العشر الاولى من التصنيف العالمي في مجال الامن الغذائي في سنة 2021، فاحتلتها على التوالي كل من ايرلندا والنمسا والمملكة المتحدة وفنلندا وسويسرا وهولندا وكندا واليابان وفرنسا والولايات المتحدة.

ومؤشر GFSI 2021 هو الإصدار العاشر الذي ينشره "إيكونوميست إمباكت " والذي يقوم بتحديث النموذج سنويا لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي. ويأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل خلال عدة مقاييس، وهي تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في 113 دولة. مبني على 58 مؤشرا فريدا ليقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

وتجدر الاشارة الى ان المؤشر العالمي للأمن الغذائي الذي طورته وحدة البحوث الاقتصادية بدعم من "كورتيفا للعلوم الزراعية " يقيس مؤشر الامن الغذائي على المستوى الوطني استنادا الى معايير الوفرة والنوعية والسلامة الصحية للأغذية والموارد الطبيعية والصمود على مستوى 113 بلدا عبر العالم.

وكان برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، قد صنف الجزائر، نهاية عام 2021 الأولى افريقيا في مجال الأمن الغذائي. وفي دراسته حول الفقر، التي نشرت نهاية العام 2021 على موقعه الالكتروني، صنف برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، الجزائر، في فئة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية عن 2.5 % من العدد الاجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2018-2020، حيث يعد البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يتعد هذه العتبة.

وعليه، فإن الجزائر قد تم تصنيفها في نفس فئة غالبية البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والصين وروسيا والبرازيل واستراليا وغيرها.

وفي سياق آخر، من البلدان الأكثر تضررا من ظاهرة سوء التغذية، فقد أحصى برنامج الاغذية العالمي كل من جمهورية افريقيا الوسطى والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر، وذلك بنسبة تزيد عن 35% من مجموع السكان.

كما أبرز برنامج الاغذية العالمي في دراسته، أن أكثر من 811 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، أي 1 من 10 من سكان العالم.

وكان المجتمع الدولي قد تبنى في سنة 2015، الأهداف العالمية الـ17 للتنمية المستدامة، والتي يتمثل هدفها الثاني في التوصل الى "نسبة صفر جوع"، من خلال القضاء على المجاعة وضمان الامن الغذائي وتحسين الغذاء وترقية فلاحة مستدامة في افاق 2030.

وفي 6 أكتوبر 2021، قال وزير الفلاحة عبد الحميد حمداني[1]، إن التقرير الأخير لمنظمة الغذاء العالمي والذي صنف الجزائر في الخانة الزرقاء يجعلها في نفس المستوى مع أقوى البلدان في العالم في مجال الأمن الغذائي.

وأكد الوزير في تصريح صحفي له أن تصنيف منظمة الغذاء العالمية للجزائر في الخانة الزرقاء باعتبارها البلد الإفريقي الوحيد المستقر غذائيا يجعلها في نفس المستوى مع الدول الأوروبية ودول أمريكا.

واعتبر حمداني أن هذا التصنيف يعد مفخرة للجزائر واعتزاز للفلاحين والمنتجين والموالين المحليين.

وكشفت منظمة الغذاء العالمي أن الجزائر تعد البلد الأفريقي الوحيد المستقر غذائيا ولا يعاني من المجاعة. وأوضح آخر تقرير نشرته المنظمة حول المجاعة في العالم أن الجزائر هو البلد الإفريقي الوحيد المستقر غذائيا. وصنف التقرير الدول حسب نسبة المجاعة المنتشرة بها بداية من أقل من 2.5 % إلى أكثر من 35 % ممثلا كل نسبة بلون معين. وجاءت الجزائر مع الدول الزرقاء، والتي تقل فيها المجاعة عن 2,5% وهي أضعف نسبة، لتصنف بذلك مع الدول الأوروبية وكندا واستراليا وغيرها.

[1] متحصل عليه من موقع جريدة الشروق: www.echoroukonline.com

وجاء في تقرير المنظمة أيضا أن أكثر من 811 مليون شخص يعانون من المجاعة أغلبهم في القارة الأفريقية، فأكثر من ثلث سكان الصومال، الكونغو، إفريقيا الوسطى وليبيريا يعانون المجاعة، حيث تصدرت هذه الدول أسوء المؤشرات في القارة والعالم بنسبة تجاوزت 35 % من السكان.

أما عربيا فاحتلت كل من العراق واليمن صدارة مؤشرات المجاعة بالنسبة للبلدان العربية، ثم تليها مصر والسودان والأردن وسلطنة عمان، من بعدها تونس والمغرب.

المبحث الثالث: مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

من اجل تحقيق الامن الغذائي وضعت الجزائر عديد السياسات والاستراتيجيات لتحقيقه، غير أنها لاتزال بعيدة عن تحقيق ذلك لاعتبار انها تعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الغذائية خاصة الأساسية منها، ولمعرفة قدرة القطاع الزراعي في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتم في هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية الذكر.

المطلب الأول: الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر

في هذا المطلب سيتم المقارنة بين الكمية المنتجة والكمية المستوردة من السلع الرئيسية وذلك لمعرفة قدرة القطاع الزراعي في تغطية الاحتياجات الغذائية.

يبين الجدول رقم (3-22) تطور الإنتاج الزراعي لبعض المواد الغذائية الرئيسية إضافة إلى تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2003 / 2018، الكميات تقاس ب: ألف طن.

جدول رقم (04): تطور الإنتاج الزراعي والواردات في الجزائر

الفترة	2007-2003		2012-2008		2017-2013		2018	
الوحدة: ألف طن	الإنتاج	الواردات	الإنتاج	الواردات	الإنتاج	الواردات	الإنتاج	الواردات
الحبوب	3889,1	7326,8	4075,7	9151,3	3010,2	12049,22	6046,88	13054,7
البطاطا	1924,1	1068,29	3237,8	113.81	4706,04	118,01	4653,32	143,7
البقوليات	220,64	210,17	275,34	198,68	280,84	208,7	308,68	223,14
الخضر	4085,2	16,02	8394,2	30	6058,02	50,62	6910,24	27,94
الفواكه	2450,2	273,03	2636	400,8	4805,3	404,97	6703,94	393,67
اللحوم	384,92	71,24	520,82	61,01	760	65,72	797,45	51,76
الأسماك	137,45	20,17	123,78	25,46	103,42	31,41	103,83	31,87
البيض	178,57	1,46	219,58	0,55	343,07	0,45	314	0,3
الالبان	1720,7	618,52	2667,9	618,76	3650,5	770,42	3064,92	466,47

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، 2011-2017، المجلد: 31، 35، 36، 37.

يمثل الجدول أعلاه الفجوة بين الإنتاج الزراعي والواردات لمجموعة من السلع الزراعية في الجزائر متمثلة في الحبوب، البطاطا، البقوليات، الخضر، الفواكه، اللحوم، الأسماك، البيض والالبان. حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في نسبة الواردات الجزائرية في مقابل عجز الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على تغطية الاحتياجات الغذائية، رغم زيادة الإنتاج الزراعي خاصة بالنسبة للحبوب حيث نجد أن حجم الإنتاج يمثل مصف حجم الواردات خلال الفترة 2003-2007 وفي الفترة 2008-2012، وفي الفترة 2013-2017 كان الإنتاج الزراعي في حدود ثلث حجم الواردات أما في سنة 2018 فالإنتاج الزراعي بلغ نصف الواردات، رغم ارتفاعها عن الفترة السابقة وهذا راجع إلى زيادة في الإنتاج الزراعي ، بالنسبة للبقوليات فالإنتاج لم يغطي الا نسبة 30% من المتطلبات، بالنسبة للحليب والألبان تتراوح الواردات بين 15 و 30 % من الإنتاج الزراعي ، الأسماك تمثل 30 % من الإنتاج الزراعي ، الفواكه تمثل الواردات من 6-15 % من الإنتاج الزراعي ، اللحوم تمثل الواردات 6-18 % من الإنتاج، بالنسبة للبيض فنلاحظ أن الواردات منخفضة جدا.

فالملاحظ أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات بالنسبة للحبوب والبقوليات وبدرجة أقل الألبان والأسماك، وتعتبر هذه المنتجات الغذاء الرئيسي لسكانها، اما بالنسبة للبيض فهو السلعة الوحيدة الذي يغطي إنتاجه جميع الاحتياجات، بالنسبة للبطاطا والخضر واللحوم فهذه المنتجات تساهم بنسبة كبيرة في تغطية الاحتياجات الغذائية.

قد يتم اللجوء إلى الواردات لتوفير بعض المنتجات لكن الاعتماد على الواردات بشكل رئيسي في تغطية الاحتياجات الغذائية، دليل على قصور القطاع الزراعي وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي من خلال الإنتاج خاصة بالنسبة للمنتجات الرئيسية مثل الحبوب والألبان التي تشكل معظم غذاء السكان.

المطلب الثاني: الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الرئيسية

تمثل نسب الاكتفاء الذاتي قدرة الإنتاج على تغطية الاستهلاك ويتم حساها بالعلاقة التالية:

نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح للاستهلاك) * 1100[1]

جدول رقم (05): نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر

الوحدة: ألف طن	2003-2007	2008-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	34,70	30,83	39,57	21,65	21,39	18	20,34	19,91	19,41
البطاطا	94,28	96,61	98,52	97,44	96,74	98,3	97,49	97,51	97,76
البقوليات	23,46	25,50	34,02	32,78	27,69	31	30,49	29,72	30,40
الخضر	99,65	99,68	99,74	99,80	99,78	99,6	99,72	99,7	99,67
الفواكه	90,34	87,21	93,03	89,97	91,30	94,8	92,02	92,70	93,17
اللحوم	84,39	89,68	93,05	90,13	91,96	92,7	91,59	92,08	92,36
الاسماك	88,56	84,08	81,67	69,84	71,87	77	90’72	73,92	74,60
البيض	99,19	99,75	100	99,95	99,93	99,6	99,82	99,57	99,66
الالبان	39,91	48,74	63,17	50,92	53,59	80,6	61,70	65,29	69,19

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، المجلد: 31، 35، 36، 37، الخرطوم، 2011-2017.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، 2017.

يوضح الجدول أعلاه تطور نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة من السلع الزراعية في الجزائر متمثلة في الحبوب، البطاطا، البقوليات، الخضر، الفواكه، اللحوم، الأسماك، البيض والالبان، حيث يلاحظ من الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي تختلف من منتج إلى آخر حيث نجد منتجات ذات اكتفاء ذاتي منخفض، ومنتجات سجلت اكتفاء ذاتي متوسط ومنتجات مرتفع،

المنتجات التي سجلت نسب اكتفاء ذاتي منخفضة: الحبوب وقد تراجعت خلال السنوات الأخيرة من 39,57 % إلى 19,41 %، البقوليات نسبة الاكتفاء الذاتي في حدود 30 %، الألبان متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي 59 %.

منتجات ذات اكتفاء ذاتي مرتفع: نجد البيض والخضر فقد تجاوزت نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في هاته المادتين 99 %، ثم تأتي بعدها البطاطا والفواكه واللحوم. وبالنسبة للأسماك فنلاحظ تراجع نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي لكنها تبقى مقبولة في حدود 73 %.

إن هذه النتائج المسجلة في المنتجات الزراعية تعتبر نتائج حسنة لكنها غير كافية لضمان الأمن الغذائي للسكان.

خلاصة

إن الانتاج الزراعي في الجزائر يعيش من المشاكل سواء كانت طبيعية وبنائية أو تنظيمية أو تسييريه وغيرها، وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية وتدني في مستوى الإنتاجية كما ونوعًا، مما يترك أثره السلبي المباشر على الأمن الغذائي، بحيث تظهر الدولة لتأمين غذاء مواطنيها باللجوء للاستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، والتي كان من المفترض أن توجه لاستثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع، ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جل المشاكل والمعوقات، وهذه مهمة غير مستحيلة مع توفر الإرادات، ومن ثم أصبح لزاما على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق التنمية في الانتاج الزراعي، وذلك بإتباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة، يذهب أثارها لأبعد من ذلك على اعتبار استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي، وفتح المجال واسعًا أمام احتمالات التكامل والتعاون العربي والإقليمي.

خاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنتاج الزراعي على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل بينهما في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) بالاعتماد على قاعدة بيانات المنظمة العربية للزراعة، واعتمدنا بعض الأدوات الإحصائية والرياضية لنظرية القياس الاقتصادي، واستخدام اختبارات الاستقرارية ثم تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، وعليه قمنا بتحليل النتائج وفق المنهجية التالية:

أولا: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: رغم الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر إلا أن مساهمة الإنتاج الزراعي تعتبر ضعيفة وهذا راجع لعدم استغلال تلك الموارد.

الفرضية الثانية: أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال دراسة تطور الانتاج الزراعي خلال فترة الدراسة حيث نجد ان هناك تزايد في الانتاج الزراعي من سنة إلى أخرى مما ادى الى زيادة معتبرة في كميات الصادرات الزراعية وتخفيض الواردات الزراعية وتوفر اليد العاملة وبالتالي ساهم في زيادة نسبة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي إلا ان الانتاج الزراعي لايزال بعيدا كل البعد عن الوصول للأهداف المسطرة.

الفرضية الثالثة: من نمذجة العلاقة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وبالاعتماد على الاختبارات الإحصائية المعبر عنها بالجداول، وأيضا نتائج الاختبارات توصلنا إلى:

وجود علاقة طويلة الأجل بين سلاسل المتغيرات، أي أنها لا تتباعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

- أن معالجتنا للموضوع مكننا من استبيان وإظهار كل المؤهلات التي تجعل من الجزائر بلدا زراعيا من الدرجة الأولى، فاختلاف الأقاليم، وتنوع المناخ وشاسعة الأراضي، والاحتياط الكبير من المياه الجوفية، كل ذلك يجبر الدولة على اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي.

- بالرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمادية في الدولة إلا ان الإنتاج الزراعي ظل ضعيفا بسبب المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الجزائري

توصلنا في آخر الدراسة إلى أن تأثير الصادرات الزراعية في معدل النمو الاقتصادي موجب وذلك لزيادة العملية التصديرية في القطاع الزراعي، ولان معظم الواردات الزراعية بذور وشتلات كانت إشاراتها موجبة في حين يبقى العمل الزراعي بإشارة سالبة لاحتواء القطاع على يد عاملة غير مؤهلة وانخفاض القوة العمالية للقطاع الزراعي حيث تعتبر كتكاليف (أجور العمال في القطاع الزراعي).

ثالثا توصيات الدراسة:

- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية وتبني سياسة حكيمة في مجال الري.

- توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة، واستخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة، وهذا من أجل إحداث تغيير كمي ونوعي في الإنتاج الزراعي.

- وضع سياسات فلاحيه تدعم الإنتاج الزراعي، من أجل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

- التدرج في التقليل من واردات المنتجات الزراعية.

- توسيع نشاط القطاع بتنويع منتجاته.

- خلق وسائل اتصال الفلاحين تتلاءم مع طبيعة الفلاح الجزائري لإعلامه وتعريفه ببرامج الدعم المتاحة لتمكينه من الوصول إليها

- قبل تطرق إلى أي دراسة مراد إليها لابد من ضبط والتحقق من صحة المعطيات لإخراج نموذج قياسي وجيد.

- الأخذ بعين الاعتبار فترة زمنية طويلة للحصول على نماذج قياسية مثلى.

رابعا آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث من تضارب إحصائيات وعدم دقتها، إلا ان هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث، لكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، يبقى هذا الموضوع يثير تساؤلات، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكاليات لمواضيع وبحوث أخرى:

– مقارنة أداء الانتاج الزراعي والامن الغذائي بأداء بعض القطاعات الأخرى، لمعرفة أهمية القطاع في السلم الاقتصاد الجزائري.

– محاولة إجراء دراسات اقتصادية قياسية على كل فرع من فروع الإنتاج الزراعي ومدى تأثيره على الامن الغذائي، للوقوف على الوضعية الحقيقية للقطاع في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

1-1-الكتب:

1-فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، ط 1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص 16.

2-د. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط 1، سنة 2013، ص 45-46.

3-د. منصور حمدي أبو على، **في الجغرافيا الاقتصادية – الجغرافيا الزراعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط 1، سنة 2004، ص .153

4-عبد الصاحب العربي، قضية البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي، كراسات بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، السعد الأمل، نوفمبر 1995، ص 18.

5-المنظمة العربية للتنمية :حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة: جامعة الدول العربية، سنة 1996، ص .28

6-وزارة الفلاحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر،2000 ، ص 71-72.

7-بلقاسم سلاطنية، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2009 ، ص2.

8-السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص21.

9-تبس، ح، ماهر: توزيع السكان في أقل البلدان نموا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، سبتمبر 1984، ص .15

10-مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 22.

11-ابراهيم احمد سعيد، **مشكلات الأمن الغذائي دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي العربي**، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993، ص 20

12-لؤي الأهدلي: **المناخ الزراعي في العالم العربي وأهميته للأمن الغذائي**، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني لعلوم وتكنولوجيا الأغذية، الرياض من 31 مارس إلى 03 أفريل 1979. عمادة شؤون مكتبة جامعة الرياض، 1981، ص 190.

13-عبد العزيز شاربي، الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص 27-28. [1]التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص .314

14-قاموس لاروس.

15-حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 220.

16-حميد أية عمارة، ترجمة: أديب نعمة، الزراعة المتوسطة في علاقات الشمال والجنوب، الفارابي، بيروت، 1993، ص 129.

17-محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 275.

18-محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 57 - 58.

1-2-الرسائل والاطروحات الجامعية:

18-ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2013، ص 15.

19-خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة الحالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، 2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 23-24.

20-محمد غربي، القطاع الزراعي وإشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لكلية الاقتصادية وعلوم التسيير 2011-2012، ص 10-11.

21-رحيمة، واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2001-2002، ص 09.

22-آمال عمارة، التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة سنة 2014-2015، ص 70-71.

23-نادية بولحبال، إشكالية الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2000، ص 54.

24-محمد رجراج، آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 70.

25-سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير قسنطينة، 2005، ص 08.

1-3-تقارير ومواقع الكترونية:

26-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متحصل عليه من الموقع www.amf.org.ae

27-فضة المعيلي، مشكلة الأمن الغذائي، متحصل عليه من الموقع .http: // SNIMEDAMINE : MAKTOOBB LOG. COM Le 06/01/2018 à 18h56.

28-منظمة الأغذية والزراعة العالمية: الوضع الغذائي العالمي والقضايا المتعلقة به، تقرير لقاء ويوم الأغذية العالمي بروما، يوم 16-10-1982، روما 1983، ص 57.

29-متحصل عليه من موقع جريدة الشروق: www.echoroukonline.com

30-قانون 90/10 الصادر في 04 / 14 / 1990.

31-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2017، ص 15.

32-الجريدة الرسمية، العدد 4، المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427، الموافق لـ 04 يوليو 2006، ص 23-25.

34-اعتمادا على بيانات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN?locations=DZ

1-4-الدوريات والمجلات:

35-عمر سعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963 2002)، مجلة إنسانيات، 2003، ص 74.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

36-Pierre-Marri Vincent، le droit de l'alimentation. OPCIT, PP 14- 48.

37-RAPPORT FAO, 24/11/2004 -P01 -02.

38-Barry Buzzan, leneHeusen, therevolutional security studies- London: Cambridge University press, 2009, P 145.

39-Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development and World Food Program, 2015. The State Of Food Insecurity in The World 2015, achieving The 2015 International Goals of Hunger: Assessing uneven Progress.op.cit.p53

40- Herforth , A. , Bai , Y. , Venkat , A. , Mahrt , K. , Ebel , A. & 8 Masters , W.A. 2020. Cost and affordability of healthy diets across and within countries. Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. FAO .Agricultural Development Economics Technical Study No 9.

الملاحق

Global ranking	Country	Overall score	Affordability	Availability	Quality and Safety	Natural Resources and Resilence
54th	Algeria	63.9	77.9	58.0	62.0	50.7
55th	Tunisia	62.7	74.4	54.0	72.1	47.6
56th	Azerbaijan	62.6	82.3	58.0	59.1	38.2
57th	Morocco	62.5	75.1	51.8	72.3	49.0
58th	Ukraine	62.0	73.9	51.8	71.9	49.3
59th	Paraguay	61.6	77.5	47.7	74.9	44.7
60th	Serbia	61.4	82.6	38.4	81.1	44.7
61st	Vietnam	61.1	68.9	60.4	64.3	44.9
62nd	Egypt	60.8	66.5	60.0	60.7	52.0
63rd	Brazil	60.6	68.7	46.4	90.0	42.4
64th	Philippines	60.0	74.3	53.9	61.5	43.6
65th	Bolivia	59.9	73.0	52.9	61.1	47.4
66th	Ecuador	59.6	71.0	50.5	70.8	44.1

Russian Federation
Canada
United States of America
China
Japan
India
Algeria
Brazil
Bolivia
Argentina
Australia
New Zealand
Indonesia
WFP
World Food Programme
SAVING LIVES
CHANGING LIVES
Hunger Map 2021
CHRONIC HUNGER
<2,5%
2.5-4.9%
5-14,9%
15-24,9%
25-34,9%
>35%
DATA NOT AVAILABLE
Prevalence of undernourishment in the total population (percent) in 2018-20
Up to 811 million people – 1 in 10 of the global population – do not get enough to eat

Gibraltar (UK)
Tunisia
Malta
Morocco
Algeria
Libya
Western Sahara
Mauritania
Mali
Niger
Chad